التَّحَفُّظ عند التلاوة في كتاب«الرعاية» لمكي القيسي في ضوء مصطلح الفونيم التركيبي

صالح إبراهيم عبد السلام الغلبان (*)
جامعة جازان

(قدم للنشر في 1443/6/2هـ، وقبل للنشر في 1444/2/3هـ)

ملخص: يتناول البحث ضبط مواضع التحفظ عند التلاوة، وتحديد مفهومه من خلال ما ورد في كتاب الرعاية لمكي القيسي، والكشف عن مظاهر التحفظ وعلله الصوتية في ضوء النظام القرآني في التلاوة الذي يسمح في مواضع بإجراء الظواهر الصوتية عليها وفقًا لما جرى عليه اللسان العربي، مثل: الإبدال، والإدغام، والقلب. ولا يسمح بموافقته في مواضع متعددة للتأثير والتأثر بين الأصوات مما لا تتفق مع القراءة المرويّة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
ويُعْنَى البحث بدراسة مظاهر التحفظ في التلاوة، وتفسير القراءة بناء على المفهوم الوظيفي للفونيم التركيبي، ويعنى كذلك بأثر التغير في الملامح التمييزية للصوت على المعنى، وبيان الأثر الصوتي لمبادئ التحفظ عند التلاوة القرآنية في المحافظة على أصوات اللغة العربية من حيث المخرج، والصفات الصوتية التي تميز صوتًا عن آخر.
ويوصي البحث بالإفادة من معطيات الدرس الصوتي الحديث في دراسة تجويد القرآن الكريم، وفي تناول معالجات علماء التجويد في نطق الصوت القرآني.

كلمات مفتاحية: التحفظ، الملامح التمييزية، الفونيم، تنوعات الفونيم، التركيب الصوتي.

*****

Conservatism when recited in the book (Al-reaya) by Makki Alquasi in reference to the segmental phoneme

Saleh Ibrahim Abd elsalam (*)
Jazan university

(Received 5/1/2022, accepted 30/8/2022)

Abstract: This study deals with instances of reservation / Tahaffudh in recitation, defining its concept through what was mentioned in 'AL- Reaya' by Makki Al-Qaisi and revealing the manifestations of reservation and its vocal defects in the light of the Qur'anic system in recitation, which allows the performance of phonetic phenomena compatible with the Arabic tongue, such as substitution, slurring, and flipping, which is not allowed. In other instances, however, certain voices do not agree with the reading narrated by Allah's Messenger, Prophet Mohamed, peace be upon him.
The study also examines aspects of conservatism in recitation and the interpretation of reading based on the functional concept of segmental phonemes. In addition, the study explored the effect of the change in the distinguishing features of the sound on the meaning as well as the acoustic impact of the principles of reservation when reciting the Qur'an in preserving the sounds of the Arabic language in terms of the output and the vocal qualities that distinguish one sound from another.
The researcher recommends benefiting from modern phonetic lessons in studying the recitation of the holy Qur'an and in dealing with the treatments of intonation scholars in the pronunciation of the Qur'anic sound.

key words: Conservatism, distinctive features, phoneme, variants, phonetic composition.

(*) للمراسلة:

أستاذ مشارك. قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، ص ب: 114 رمز بريدي: 45142 ،جازان، المملكة العربية السعودية.

(*) Corresponding Author:

Associate professor Dept Arabic language., Faculty of arts and humanities University Jazan university, P.O. Box: 114, Code:45142, City- jazan---, Kingdom of Saudi Arabia.

DOI: 10.12816/0061559

e-mail: salehibrahim655@yahoo.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه ومن والاه، وبعد؛

فيُعَدُّ كتاب «الرعاية» لمكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى سنة 437هـ) أحد الكتب المهمة في علم التجويد. فهو زاخر بالمسائل الصوتية، ويشمل وصفًا دقيقًا للحروف من حيث مخارجها، وصفاتها الصوتية، ومواضع التأثير والتأثر بينها، وطرق التحفظ في التلاوة، وتمكين النطق؛ وفقًا لما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم- ولذلك اخترت كتاب «الرعاية» لدراسة مسألة التحفظ عند التلاوة في ضوء مصطلح الفونيم التركيبي.

أهمية البحث

وتَنْبُعُ أهمية هذه الدراسة في ربطها بين علم التجويد وعلم الأصوات، وفي دراستها لمسألة التحفظ عند التلاوة الوارد في كتاب «الرعاية» لمكي القيسي في ضوء مفهوم الفونيم التركيبي الذي ينتمي إلى نظرية الفونيم، وهو أحد النظريات المهمة في علم الأصوات الحديث.

مصادر البحث

يستقي البحث مادته التطبيقية من كتاب «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لمكي بن أبي طالب القيسي.

مشكلة البحث

يعالج البحث مشكلة «التحفظ عند التلاوة» من خلال بيان مفهوم التحفظ، وتبيّن طرق تطبيقه، وتوضيح علاقته بالمفهوم الوظيفي للفونيم التركيبي، وبيان مدى توفيق «مكي القيسي» في رصد مظاهره، وعلله، وكيفية تجنب العادات النطقية، والظواهر الصوتية التي تظهر في الكلام عند التلاوة القرآنية.

أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالتحفظ؟ وما أهميته في تجلية النظام الصوتي للقرآن؟
2. ما جدوى الربط بين التحفظ عند التلاوة ومفهوم مصطلح الفونيم التركيبي؟
3. ما أسباب التحفظ عند التلاوة؟ وما مظاهره، وعلله؟
4. هل يراعي التحفظ الظواهر الصوتية، ومواضع التأثير والتأثر بين الأصوات القرآنية؟

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمواضع التحفظ عند التلاوة في كتاب «الرعاية»؛ فَيُعْنَى بتحليل التقابلات في الملامح التمييزية بين الأصوات التي يُتَحَفَّظ في تلاوتها، وبيان مواضع التأثير والتأثر داخل التركيب الصوتي لأصوات القرآن الكريم. كما

يُعْنَى البحث برصد الأصوات التي تنبَّه «مكي القيسي» إلى تحقيق لفظها، والتحفظ عند تلاوتها من خلال إبراز الدور الوظيفي للفونيم، وبيان الفرق بين الفونيم وتنوعاته الصوتية، وكذلك المواضع التي يسمح النظام القرآني بإجراء الظواهر الصوتية عليها وفقًا لما جرى عليه اللسان العربي.

الدراسات السابقة

تناول بعض العلماء والباحثين الجانب الصوتي في مؤلفات مكي القيسي. ودرسوا مسائله وأشكاله وظواهره، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

1. أصوات العربية والقرآن الكريم: منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب المتوفى سنة 437هـ. بحث للدكتور: عبد الله ربيع محمود، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 10، سنة 1980م.
2. التفكير الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي في ضوء علم اللغة المعاصر، علاء الدين أحمد محمد الغرايبة، رسالة دكتوراه بإشراف: جعفر نايف عبابنة، الجامعة الأردنية سنة 2003م.
3. الدرس الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي، بكر محمد أبومعيلي، رسالة ماجستير بإشراف: د.عبد القادر مرعي، جامعة مؤتة، سنة 2003م.
4. علم أصوات القرآن الكريم (دراسة تطبيقية في مؤلفات مكي بن أبي طالب القيسي) ، د.عباس السر محمد علي، دار النابغة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2014م.

إلا أنّ هذه الدراسة تتميّز عمّا سبقها من دراسات في مؤلفات «مكي القيسي» بعدّة نقاط نذكر منها: تتبع مواضع التحفظ، وضبط مفهومه، واستعمالاته في كتاب «الرعاية»، وبيان أسبابه، وتحقيق التلاوة القرآنية، ودراستها في ضوء مصطلح الفونيم التركيبي.

خطة البحث

ينقسم البحث بعد المقدمة إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التحفظ ومواضعه ومفهوم الفونيم وأهميته في ضوء ما ورد في كتاب «الرعاية».

المبحث الثاني: التحفظ في نطق الفونيم الأساس في التلاوة القرآنية.

المبحث الثالث: التحفظ في نطق التنوعات الصوتيّة للفونيم.

المبحث الرابع: الفونيم بين الاندماج والتحفظ الجزئي في التلاوة، ويشتمل على ما يلي:

أولًا: التحفظ عند نطق الصوت المُبْدَل.

ثانيًا: الإدغام.

ثالثًا: أحكام النون الساكنة والتنوين (الإدغام،

والإقلاب، والإخفاء).

ويبيّن الباحث في الخاتمة جملة من النتائج التي توصَّلَ إليها خلال الدراسة، ويوثّق قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في بحثه. والله أسأل أن يوفقنا إلى أحسن الأقوال والأعمال، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: مفهوم التحفظ ومواضعه، ومفهوم الفونيم وأهميته في ضوء ما ورد في كتاب «الرعاية»

التحفظ في معناه اللغوي مأخوذ من الجذر اللغوي (ح ف ظ) الذي يدل على «مراعاة الشيء ... والتحفظ: قلة الغفلة». (ابن فارس، 1972م، (حفظ) ج: 2/ ص:87) وجاء في اللسان: «التحفظ: قلة الغفلة في الأمور والكلام، والتيقظ من السقطة كأنه على حذر من السقوط». (ابن منظور، دت: (حفظ) ص929) و»تحفظ عن الشيء ومنه: احترز و ـ به: عُنِيَ».(مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2011م، (حفظ) ص:191)

يتّضح من ذلك أن التحفظ يدلّ على معاني التيقظ والتنبّه إلى مواضع الخطأ واجتنابها والتحرز من الوقوع فيها، كما يشير إلى الاعتناء والرعاية.

وأما معنى التحفظ داخل النسق المفهومي لعلم التجويد فنجده في تنبيه «مكي القيسي» على وجوب التحفظ عند التلاوة بقوله: «فيجب على كلّ من قرأ بأيِّ حرف كان من السبعة أن يأخذ نفسه بتحقيق اللفظ وتجويده وإعطائه حقّه على ما نذكره مع كل حرف في هذا الكتاب، ويكون على تَحَفُّظٍ مما نَنُصُّهُ له فَيَسْلَمَ حينئذٍ من التقصير في لفظه ويأمَنَ من التحريف في قراءته». (القيسي، 1996م، ص:52)

ويذكر «مكي» أنه لم يُسْبَق إلى هذا التأليف بقوله: «وما علمت أن أحدًا من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا إلى جَمْع مثل ما جَمَعْتُ فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها، ولا إلى ما أَتْبَعْتُ فيه كُلَّ حرفٍ منها من ألفاظ كتاب الله تعالى والتنبه على تجويد لفظه، والتحفظ به عند تلاوته». (السابق، ص:52)

وبهذا يكون مفهوم التحفظ مأخوذًا من استعماله السياقي في النص، ونجد صاحب «الرعاية» يتناوله من منطلق معناه اللغوي. ويضيف إليه معنى اصطلاحيًّا يتناسب وسياقه النصي فيدل على الاعتناء والرعاية بضبط النطق وتحرير اللفظ بالصوت من مخرجه حاملًا صفاته الصوتية دون انتقاص مع مراعاة الظواهر الصوتية التي تسمح بها قراءة النص القرآني.

ويشير أبو عمرو الداني (المتوفى سنة 444هـ) إلى مفهوم التحفظ دون أن ينصّ عليه بقوله: «اعلموا أنّ كلّ حرف من حروف القرآن يجب أن يُمَكَّنَ لفظُهُ ويُوَفَّى حَقُّهُ من المنزلة التي

هو مخصوص بها، على ما حددناه ونحدده، ولا يُبْخَس شيئًا من ذلك، فَيَتَحَوَّلَ عن صورته ويَزولَ عن صيغَتِهِ، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح كلحن الإعراب الذي يتغيرُ فيه الحركات ويَنْقَلِبُ به المعاني». (الداني، 2000م، ص:116)

وورد لفظ التحفظ عند ابن الجزري في باب التجويد (ابن الجزري، دت، ج1/ ص:216 - 224) بمعانيه المرتبطة بحرف الجر الذي بعده فجاء متعديًا بـ (الباء، في، من) ولم يستخدم « ابن الجزري» لفظ التحفظ إلا في مواضع التجويد وتمكين نطق الحروف حال تركيبها ومراعاة مواضع التأثير والتأثر فيها.

وبما أن «مكي القيسي» (المتوفى سنة 437هـ) سابقٌ «ابن الجزري» (المتوفى سنة 833هـ) بقرون فيُرجَّح أن يكون «ابن الجزري» استعمل لفظ (التحفظ) من» مكي» في هذه المواضع؛ لأننا وجدنا ترددًا لهذا اللفظ وشيوعًا بمعانيه المختلفة عند «مكي القيسي» ممّا يثبت استعماله عند من جاء بعده في المواضع التي ورد فيها.

ويتّضح أنّ لفظ التحفظ يصعب أن نعدّه مصطلحًا مستقرًّا مفهوما واستعمالا عند القراء؛ فقد ورد عند علماء القراءات بمعان مختلفة بحسب حرف الجر الذي يأتي بعده، فإذا جاء بعده حرف (الباء) فهو بمعنى الاعتناء والرعاية، وإذا جاء بعده حرف(من) فهو بمعنى التحرز والتمنع، وإذا جاء بعده حرف (في) فيكون بمعنى التمكين والتحقيق. ولهذا، فالتحفظ لفظ يستخدم في مواضع بيان تحقيق التلاوة وتحرير اللفظ بها عند أئمة القراءات، ولا نستطيع النظر إليه على أنه مصطلح مستقرّ عندهم شأنه شأن مصطلحات التجويد، والوقف، والابتداء، والتفخيم، والترقيق...

لذلك سنتناول التحفظ في البحث من خلال استخداماته في مسائل نذكر منها؛ بيان النطق، والتحرز من الخطأ في التلاوة، وإعطاء الحرف حال التركيب حقّه في بيان صفاته وإنتاجه من مخرجه، وكذلك التحفظ بنطق المواضع التي تسمح بها القراءة لإجراء القوانين الصوتية عليها كما وردت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ويظهر التحفظ في نطق الحروف حال تركيبها، أمّا في حال إفرادها، فيسهل نطق الحرف على وجهه الصحيح؛ لأنه لا توجد حروف متجاورة معه تؤثر في نطقه بسلبه بعض صفاته أو بإضفاء بعض الصفات الصوتية التي ليست له عليه بحكم المجاورة، والظواهر الصوتية التي تتعلق بها.

وقد جرت على لفظ (التحفظ) معاملات صرفية ونحوية مختلفة في كتاب «الرعاية»، وهو في ذلك يحتفظ بالمفهوم الذي يرمي إليه؛ فقد جاء بالتراكيب الآتية:

1- أن + الفعل المضارع المبني للمعلوم والمبني للمجهول (أن يتحفظ، وأن يحافظ).
2- إن + لم + الفعل المضارع المبني للمعلوم والمبني للمجهول (إن لم يتحفظ).
3- المصدر، وهي (التَّحَفُّظ والمحافَظَة).
4- فعل الأمر (تَحَفَّظْ).

واستخدم «مكي» لفظ التحفظ وتصرفاته بكثرة، وشغلت مواضعه أغلب أبواب الكتاب، وزاد عددها عن أربعة ومائة موضع في كتابه «الرعاية». كما نجد ظهورًا لمفهوم التحفظ تعبر عنه ألفاظ أخرى منها: البيان، والتمكين، والتَّكَلُّف، ووجوب إظهار كذا، وإعطاء اللفظ حقَّه، وهكذا من الألفاظ التي نَوَّع «مكي» في استخدامها في مواضع متعددة لتؤدّي مفهوم التحفظ.

ومواضع التحفظ عند «مكي» متفق عليها بين القراء، يقول: «واعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أن أكثرَ ما نَحُضُّ على بيانه والتحفظ به، ليس بين القراء فيه اختلاف، فإنه على ما بينا إلا الشيء اليسير ففيه اختلاف كالمثلين في الإدغام الكبير لأبي عمرو، ونحو ذلك». (القيسي، 1996م، ص: 202)

ويمكن تلخيص أسباب التحفظ وتمكين النطق بالحرف عند التلاوة في النقاط التالية:

1- خفاء الحرف مثل الهاء. (ينظر: السابق، ص: 156)
2- مجاورة الحرف لحرف قريب له في المخرج؛ فيتحفظ في إظهاره، مثل: الهاء عند مجاورتها للحاء. (ينظر: ص: 158)
3- اجتماع ثلاثة أو أربعة أحرف خفية، مثل: الألف والهاء في (بناها، ومنتهاها). (ينظر: 159)
4- قوة الحرف المجاور فيخشى أن يطغى على الضعيف، مثل: مجاورة العين للحاء، ومجاورة الحاء للهاء. (ينظر: ص: 165 - 166)
5- اجتماع المثلين، فيتأكد البيان إذا كانا متحركين، أما إذا سكن الأول، فيجب إظهار الإدغام والتشديد. (ينظر: ص:166)
6- صعوبة اللفظ بالحرف، فإذا تكرر كان أصعب. (ينظر: ص: 146 - 162)
7- تجاور الحرفين من مخرج واحد، فيجب التحفظ بإظهار الحرفين حتى لا يؤدي إلى الإدغام. (ينظر: ص:163)
8- مجاورة الحرف لآخر مشابه لحرف قريب المخرج منه، مثل: مجاورة العين للهاء، فيجب تمكين النطق بالعين حتى لا تتحول إلى حاء. (ينظر: ص:163)
9- تمكين النطق بالحرف المُشَدَّد. (ينظر: ص:180)
10- المبالغة في النطق، مثل: التعسف في نطق الهمزة (ينظر: ص146-147). ونطق (اضْطُرَّ) على أصلها بالتاء دون إبدال. (ينظر: ص: 198

- 199)

وينتهج علماء التجويد المنهج الوصفي، ويمعنون في تطبيقه والتقيد بالظاهر من القراءة المروية، ولا يسمحون للتفاعلات الصوتية، ولا للعادات النطقية أن تجد لنفسها مجالا في التلاوة إلا ما كان واردًا في القراءة؛ لأنها سنّة متّبعة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ولذا، فالتعليل الصوتي والظواهر الصوتية لا تحكم القراءة، وإنما يجري الأداء الصوتي للتلاوة تبعًا للتلقي والمشافهة والرواية المتصلة السند برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ويدلّ على ذلك «ظاهرة إظهار الميم الساكنة قبل الفاء والواو وإخفائها قبل الباء مع أنها كلها حروف شفوية ويسهل فيها الإدغام لقرب المخارج، فإدغام الميم من الناحية الصوتية في الفاء أو الواو لقرب المخرج سائغ جدا، ولكن الرواية وردت بإظهار الميم عند هذين الحرفين، فأخذنا بالرواية وأظهرنا الميم، ولا يجوز بحال أن نُحَكِّمَ الناحية الصوتية في التلاوة فنجتهد ونقول بالإدغام». (الجمل، 2011م، ص:10)

ومن هنا جاء التشديد من قِبَلِ علماء التجويد في المحافظة على التلاوة كما وردت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا مجالَ فيها للاجتهاد المبني على التعليلات الصوتية، ولا هي خاضعة للظواهر الصوتية التي يجري عليها الكلام، إلا ما كان واردًا به القراءة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم. ومجال الاجتهاد في علم التجويد منحصرٌ في طرق تحليل القراءة، والوصول إلى النظام الصوتي للقرآن، والاستفادة من النتائج التي توصل إليها علم الأصوات اللغوية في تحقيق الدقة والعلمية في دراسة الأصوات القرآنية.

ويستفاد من ذلك أنّ سلوك علماء التجويد المنهج الوصفي في التقيد بظاهر التلاوة المروية، نتج عنه: الالتزام بالنظام الصوتي للقرآن الذي استنبطوه من دراستهم الوصفية للقراءة، وقياس أي تلاوة للقرآن عليه؛ بِعَدِّه المعيار الذي لا ينبغي أن يحيد عنه القارئ.

ويتضح أن مقصد التحفظ في التلاوة هو ألا يُتَساهَل في اللفظ، فيقع الإدغام والإبدال فيه كما يقع في الكلام العربي، وهذا التساهل في التلاوة قد يؤدي إلى الخروج عن نظام القرآن المتواتر في تلاوة النبي عليه الصلاة والسلام.

أما إذا صحَّ سند التلاوة عن رسول الله، فلا يجوز الحكم عليها بالضعف أو القبح، وقد جرى «مكي» على هذا الأصل، إلا أنه تنكّب عنه في حديثه عن هاء السكت في «قوله:) ماليَه. هَلَكَ عَنِّي((الحاقة 29) الاختيار: ألا تُدْغِمَ الهاء الأولى الساكنة في الثانية وأن تنوي عليها الوقف، وقد أَخَذَ قَوْمٌ في ذلك بالإدغام والتشديد وليس بمختارٍ؛ لأنه يصير قد أَثْبَتَ هاءَ السَّكْتِ في الوصل وذلك قبيح». (القيسي،

1996م، ص: 158)

فقد اعتمد مكي على تعليل لغوي في الحكم على إثبات هاء السكت في الوصل بالقبح رغم ورود القراءة بها، يقول ابن زنجلة: «قرأ حمزة:)ما أَغْنَى عَنِّي مالِيَه. هَلَكَ عَنِّي سُلْطانِيَه(بحذف الهاء فيها في الوصل، وقرأ الباقون بإثبات الهاء في الوصل، وأجمعوا على إثبات الهاء في الوقف». (ابن زنجلة، 1997م، ص: 719)

وقد تعددت نظرات آراء علماء الأصوات في العصر الحديث في تصور مفهوم الفونيم، فأصحاب النظرة العقلية يرون أنّ الفونيم هو الصورة العقلية للصوت، وهو الصوت المثالي الذي تتوفر فيه كل خصائص الصوت، ويتمثل في عقل صاحب اللغة وفكره، ويتحقق في النطق بمؤثرات سياقية، وأخرى من البيئة اللغوية. (ينظر: مالمبرج، 1985م، ص:242-245. وعمر، 1997م، ص: 175-176)

أما النظرة المادية في تعريف الفونيم، فقد تبناها دانيال جونز الذي رأى أن الفونيم: «أسرة من الأصوات -في لغة معينة- متشابهة الخصائص، ومستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه الآخر». (عمر، 1997م، ص: 177)

ويرى أصحاب النظرة التجريدية أن الفونيم «مجرد وحدات افتراضية تجريدية ليس لها وجود حقيقي سواء كان ماديًّا أو ذهنيًّا». (السابق: ص: 182)

كما يرى أصحاب النظرة الوظيفية أن «الفونيم أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني». (السابق: ص: 179 وينظر في اختلاف تعريفات الفونيم وآراء العلماء فيه إلى: إستيتية،2008م والطياري، 2018م)

ويعتمد البحث على المفهوم الوظيفي للفونيم؛ لأن «الفونيم أولا وقبل كل شيء مفهوم وظيفي». (تروبتسكوي. مبادئ الفونولوجيا 43 نقلا عن مؤمن،2005م، ص:142) «فالأساس الذي يقوم عليه الفونيم هو الوظيفة التي يمكن أن يؤديها في تمييز كلمة عن أخرى». (قدور، 2008م: ص146) كما يعنى البحث كذلك برصد السمات الفارقة بين صوت وآخر بناء على ما جاء به «ياكوبسون» في تناوله للفونيم، وأشار إليه تروبتسكوي فيما أورده د. مختار عمر: «وتبعًا لتروبزكوي وأتباعه: الفونيم قابل للتحليل إلى ملامح تمييزية (distinctive features)، وكل واحد من الفونيمات يتميز عن الآخر بواحد على الأقل من الملامح المختلفة.» (عمر،1997م، ص:188) «وتُعدّ فكرة الخصائص المميزة للأصوات من الإسهامات الجوهرية لمدرسة براغ». (أحمد، 2009م، ص: 25)

ونلحظ أن الهدف الأساسي للتجويد ليس صوتيًّا فحسب، وإنما هو مرتبط بالمعنى بشكل كبير، ومن هنا ساغ ارتباط دراسة التجويد بمصطلح

الفونيم وفقًا لرؤية أصحاب المدرسة الوظيفية؛ فجاءت دراستنا للتحفظ عند التلاوة في ضوء مصطلح الفونيم التركيبي، ويسمى -أيضا-: الفونيم الرئيسي؛ حيث ينقسم الفونيم قسمين: الأول: الفونيم التركيبي، وسيأتي بيانه. والثاني: يسمى الفونيم الثانوي، أو فوق التركيبي، وهو الذي لا يدخل ضمن البنية التركيبية للكلمة، وإنما يلحظ من خلال الأداء النطقي، مثل: النبر، والتنغيم، والوقف، ويسمى -أيضا-: بالظواهر التطريزية. (ينظر: بشر،2000م، ص: 496- 497 والخولي، 2000م، ص: 55 والبابيي، 2012م، ص:32)

ويطلق على الفونيم التركيبي -كذلك- الفونيم القِطْعي أو الخطي، يقول د. محمد علي الخولي: «الفونيمات القطعية هي الصوامت والصوائت، ويدعوها البعض فونيمات تركيبية أو خطية؛ لأنها تتوالى في أثناء الكلام بصورة خطية؛ ولأن الكلام يتركب منها كوحدات متتالية». (الخولي، 2000م، ص: 55)

ويرى د. كمال بشر أن مصطلح الفونيم يرادف مصطلح الحرف عند القدماء، يقول: «ولنا أن نذكر باعتزاز أن الألفباء العربية قد راعت بكل دقة وضوحَ مبدأ الأخذ بفكرة الفونيم، والتعبير عن هذا الفونيم بصوره المتعددة برمز واحد؛ فالباء رمز واحد، ومثله التاء، والثاء إلخ، مهما تعددت صور هذه الفونيمات في الكلام المنطوق». (بشر، 2000م، ص:492 وينظر كذلك: حسان، 1989م، ص: 125 - 126 وعبد التواب، 1997م، ص: 83 - 90)

وذكر د. أحمد قدور أن هذا الترادف بين الحرف والفونيم ناتج عن استعمال القدماء مصطلح (الحرف) للدلالة على الصوت المنطوق والرمز الكتابي له؛ «فقد جاء استعمالهم للحرف شاملا لمظهري اللغة المنطوق والمكتوب في آن واحد؛ لِما لهذين المظهرين عندهم من اقتران وتلازم». (قدور، 2008م، ص: 153)

والفونيم ليس له معنى في ذاته، وإنما يساعد في إبراز المعنى؛ يقول ياكوبسون: «على الرغم من أن الفونيم عنصر يساعد على إبراز المعنى، إلا أنه هو ذاته خلو من المعنى، إن ما يميزه من كل العناصر أو المكونات اللغوية الأخرى، وبصورة أكثر عمومية من كل القيم السيميوطيقية هو كونه رمزا سلبيا فقط». (ياكوبسون، 1994م، ص:143)

ويؤكد ذلك بقوله: «إن السمات المتميزة مع أنها تنجز وظيفة دلالية فإنها هي ذاتها خلو من المعنى، فليست ثمة سمة مميزة مأخوذة بصورة منعزلة، ولا حزمة من سمات مميزة متزامنة (أي فونيما ما) مأخوذة بصورة منعزلة، يمكن أن تعني شيئا ما، فلا السمة الأنفية(nasality) بحد ذاتها، ولا الفونيم الأنفي /N/ له بذاته معنى ما». (السابق، ص:147)

ويفهم من ذلك أن معنى الكلمة ليس ناتجًا عن مجموع معاني الفونيمات التي تتشكل منها؛ لأن تلك الفونيمات لا تعبر بمفردها عن معنى ذاتي، وإنما يستفاد معنى الكلمة من تجمع تلك الفونيمات وتشكلها، وفقًا لنظام اللغة التي تنتمي إليها؛ لتعبر عن معنى اصطلاحي اتفقت عليه الجماعة اللغوية.

وللفونيم أشكال متعددة في النطق، وتسمى تلك الأشكال تنوعات صوتية للفونيم، ويتضح الفرق بين الفونيم وتنوعاته الصوتية في «وجود التفريق الدلالي أو غيابه، فإذا وجد فتجمع الملامح عنده فونيم، وإذا لم يوجد فهو تنوع». (عمر، 1997م، ص: 202) وأورد د. حلمي خليل: «إذا كان وضع صوت مكان آخر يؤدي إلى كلمة جديدة، أي يميز كلمة عن أخرى، فإن كلا من هذين الصوتين يعتبر فونيمًا مختلفًا، وإلا فهما تنوعان لفونيم واحد، مثل: النون في قولنا: «إن شاء»، و»إن قال»، و»إن ثاب». (خليل، 1993م، ص: 38).

المبحث الثاني: التحفظ في نطق الفونيم الأساس في التلاوة القرآنية

يقوم الفونيم بدور تمييزي بين الكلمات داخل اللغة الواحدة، ويتحدد الفرق بين فونيم وآخر من خلال القيم الخلافية سواء أكانت في المخرج أو الصفات، يقول ياكوبسون: «الشيء المهم بقدر تعلق الأمر بالفونيمات هو الاختلافات، تلك الاختلافات التي تساعد على التمييز بين الكلمات، وهذه هي القيمة اللغوية الوحيدة للفونيمات، فتلك الاختلافات هي بالضبط نقطة الانطلاق لأي بحث في الفونيمات». (ياكوبسون، 1994م، ص: 109 - 110)

ولعلنا نجد إشارة إلى هذا المفهوم في قول مكي: «الحروف تشترك في بعض الصفات، وتفترق في بعض، والمخرج واحد، وتَتَّفِقُ في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجدُ أحرفًا اتَّفَقَتْ في الصفات والمخرج واحد؛ لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظٍ واحد، فلا يُفْهَم الخطاب منها». (القيسي، 1996م، ص: 115)

ويؤكد ذلك قول د. تمام حسان: «إن أي حرفين في النظام التشكيلي في أي لغة لابد أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل، وهذه الجهة إما أن تكون مخرجًا أو صفة ولو اتفق حرفان في المخرج والصفة لما صحَّ أن يُسَمَّيا حرفين، بل إنما يكونان حرفًا واحدًا». (حسان، 1989م، ص: 123)

والفونيم الأساس يظل محتفظًا بالمكونات الأساسية للصوت، «يقول جونز: حين يملك الفونيم أكثر من عضو، فهناك واحد من الأصوات يبدو أكثر أهمية من الأخرى ربما لأنه أكثر شيوعًا، أو لأنه يستعمل في حالة الانفصال، أو لأنه وسط بين الأعضاء المتطرفة.

وهذا العضو يسمى العضو الأساسي (principal member) أو معيار الفونيم (norm of the phoneme)». (عمر،1997م، ص: 200)

وقد حرص القراء على تحري صفات الحرف (الفونيم) الأساسية، ونطقه من مخرجه والمحافظة على صفاته الصوتية الأساسية دون السماح بانتقال الأثر الصوتي إليه من الأصوات المجاورة، إلا ما كان مسموحًا به وفقًا لنظام القرآن في الأداء، وكان اهتمام « مكي القيسي» كبيرًا «بتحديد النطق المثالي لكل صوت، والنمط الذي يجب أن يستقر في ذهن القارئ، ليقيس عليه، ويفرع عنه، ويميز به». (محمود، 1980م، ص: 256)

ولكي نطلق على صوتٍ أنه فونيم يجب توفر شرطين «1- أن يشارك في تمييز النصوص التي يرد فيها عن باقي النصوص الأخرى. 2- أن يكون أصغر اختلاف صوتي يمكن تحديده وعزله داخل اللغة المعينة». (حليلي، 1991م، ص: 75)

ويكتسب الفونيم بعض الصفات من السياق الصوتي الذي يوضع فيه «فنلاحظ أننا لا نستطيع أن نصف هذا الحرف بالمفخم أو بالمرقق؛ وذلك لأن السياق يجعله تارة مفخمًا، مثل: (نص)، وتارة مرققًا مثل: (ناس)، وفي بعض الحالات يمكننا الترقيق أو التفخيم دون أن يؤثر ذلك على الخطاب، ولو بحثنا في العربية على حرف يطابق النون في كل صفاتها ويخالفها فقط في التفخيم والترقيق لما عثرنا عليه. ونقول عندئذ إن التفخيم صفة مميَّزة في الطاء والظاء، وليست صفة مميزة في النون». (حركات، 1998م، ص: 17)

وتُعَدُّ الصفة الصوتية تمييزية أو أصلية عندما يترتب على تغييرها تغيير في معنى الكلمة، أما إذا لم يتغير المعنى تبعا لتغييرها، فهي صفة غير تمييزية أو صفة طارئة للحرف لوقوعه في سياق صوتي معين.

1. ومن أمثله ذلك عند « مكي» تفريقه بين فونيم /س/ وفونيم /ص/ من خلال تميُّز فونيم الصاد بصفة الإطباق مع التفاوت بينهما في تمكن صفة الصفير، يقول بعد حديثه عن أوجه التقارب بين فونيميْ السين والصاد في المخرج والصفة، «فإذ قد علمت ما بين السين والصادِ من التقارُبِ والتشابهِ، فَحَسِّنْ لَفْظَكَ بالسين حيث وَقَعَتْ، وَمَكِّنْ الصفيرَ فيها؛ لأن الصفير في السين أبْيَنُ منه في الصاد، للإطباق الذي في الصاد، فَبِتَمَكُّنِ إظهارِ الصفير الذي في السين، يصفو لفظها ويظْهَر، ويخالف لفظ الصادِ، وبإظهار الإطباق الذي في الصادِ، يصفو لفظُها وتَتَمَيَّزُ من السين، فاعْرَف الفرقَ في اللفظ بين السين والصاد، وما الذي يُفَرَّقُ به بينهما في اللفظ». (القيسي، 1996م، ص: 212)

ويبين الجدول الآتي الفرق بين فونيمي السين والصاد:

الصفة / الفونيم	رخو	مهموس	صفيري	مطبق
السين	+	+	+!	-
الصاد	+	+	+	+

يتضح أن صفة الإطباق في الصاد عنصر أساسي وملمح تمييزي يفرق بين فونيم /س/ وفونيم /ص/، وعند فقدانه يستحيل واحدا، مما يؤدي إلى اختلاط استعمال كل منهما بالآخر في تركيب الكلمة، ويترتب عليه تغيير في المعنى، ويحدث ذلك في أصوات الإطباق الأربعة (ص، ض، ط، ظ) «فلو زال التفخيم من هذه الأصوات الأربعة بترقيقها، لتحولت إلى نظائرها المرققة، وهو خطأ نطقي لا يجوز إذ به ينمحي كيانها وتفقد مواقعها في منظومة الأصوات العربية، وهذا الخطأ الصوتي يَجُرُّ حتمًا -وبالضرورة- إلى اللبس في معاني الكلمات التي تنتظم نظائرها المرققة». (بشر،2000م، ص: 396) وأما الصفير فصفة مشتركة بين الفونيمين مع الاختلاف في درجة تمكن الصفير بينهما؛ لأن صفة الإطباق في الصاد قَلَّلَتْ من قوة الصفير فبدت السين متمكنة في الصفير من الصاد، ويسمى الاختلاف في درجة توفر الصفة بين الصوتين بالتقابلات المتدرجة وهي التي يتدرج أعضاؤها في نفس الصفة الصوتية. (ينظر: السغروشني، 1987م، ص: 27)

وبناء على ذلك؛ يجب إنعام بيان صفات السين حتى لا تتفق مع الصاد، فيتطابق في النطق مع الآخر وتصير الكلمتان كلمة واحدة، يقول «مكي»: «وإذا وَقَعَ لفظٌ لمعنى هو بالسين أَشْبَهَ لفظًا آخرَ لمعنىً آخرَ هو بالصاد، وَجَبَ البيانُ للسينِ لاشتباهِ اللفظينِ، وذلك نحو قوله تعالى:)وَأَسَرُّوا النَّجْوَى((الأنبياء 3) و) أَسَرُّوا النَّدامَةَ((يونس 54 وسبأ 33) تُبَيَّنُ لفظُ السين لِئلا يصيرَ إلى لفظ قوله:)وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَروا((نوح7)، فالأوَّلُ من السِّرِّ، والثاني من الإصرار. وكذلك قوله:)يُسْحَبون في الحَمِيمِ((غافر71)، تُبَيَّنُ السين لئلا تصير إلى لفظ قوله:)وَلَاهُم مِّنَّا يُصْحَبون((الأنبياء 43) وكذلك قوله:)نَحْنُ قَسَمْنا بَيْنَهُم((الزخرف32)، تُبَيَّنُ السينُ لئلا تصير إلى لفظ قوله:)وَكَمْ قَصَمْنا مِنْ قَرْيَةٍ((الأنبياء11) وكذلك قوله:) وَتَسِيرُ الجِبالُ سَيرا((الطور10) تُبَيَّنُ السين لئلا تصير إلى لفظ قوله:)تَصيرُ الْأُمورُ((الشورى 53)، وشبه هذا كثيرٌ يجب على القارئ المحافظةُ على بيان السين في موضعها بإظهارِ صفيرِها فَيُخَلِّصُها بذلك من لفظِ الصادِ».

(السابق، ص: 214)

ويبدو أن ما فعله «مكي» في هذا النص هو إجراء اختبار الفونيمية في الاصطلاح الحديث، وهو التقابل الفونيمي بين كلمتين تختلفان في المعنى وتتطابقان في الأصوات إلا في موضع واحد. (الخولي، 2000م، ص: 54)

أَسَرُّوا	أَصَرُّوا
يُسْحَبُون	يُصْحَبُون
قَسَمْنا	قَصَمْنا
تَسِير	تَصِير

فالكلمات السابقة تتفق في الوزن والحروف مع ما يقابلها، إلا في موضع السين والصاد؛ ليدل بذلك على الفرق الدلالي الذي يترتب على تغيير فونيم /س/ إلى فونيم /ص/، ويعبر ياكوبسون عن القيمة اللغوية للفونيم في مثل هذه الأمثلة بقوله: «القيمة اللغوية لأي فونيم -عموما- في أية لغة على الإطلاق، تكمن -فقط- في قوته على تمييز الكلمة المتضمنة لهذا الفونيم من أي من الكلمات -المتشابهة في جوانبها الأخرى كافة- التي تتضمن فونيمًا ما آخر». (ياكوبسون، 1994م، ص: 93)

ويتضح أن نوع التقابل بين فونيمي /س/و /ص/ هو تقابل ثنائي (bilateralopposition) ويقصد به عند تروبتسكوي: «كل صوتين أو أكثر في النظام اللغوي يفرِّق بينهما ملمح واحد». (أحمد، 2009م، ص: 22)

2- وينبه مكي على التحفظ في نطق /ص/ قبل تاء المخْبِرِ أو تاء المخاطب، لئلا تنطق سينا فتتحول الكلمة إلى كلمة أخرى في الأداء القرآني، يقول: «وإذا وَقَعَ بعْدَ الصادِ تاءُ المخْبِرِ، أو تاءُ المُخاطَبِ أو المخاطِب بادَرَ اللسانُ إلى لفظ السين، في مَوْضِع الصادِ؛ لأن السين أقربُ إلى التاءِ مِنَ الصادِ إلى التاء، إذ السينُ والتاء ليسَ فيهما إطباق ولا استعلاءٌ، مِثْلَ ما في الصادِ، وكلاهما مهموس، ولولا الصفيرُ والرخاوة اللذان في السين، مع اختلاف المخرجين، لكانت تاءً. كذلك لولا الشِّدَّةُ التي في التاءِ وعدمُ الصَّفير فيها، لكانت سينا؛ فيجب أن يُبَيَّنَ الإطباقُ في الصادِ إذا أتتْ بعدَها التاءُ المذكورة؛ لأنه قد امْتَنَعَ أنْ تُبْدَلَ مِن التاءِ طاءٌ على أصل ما ذكرنا، لِئلَّا يَتَغَيَّرَ لفظُ المتكلم أو المُخاطَب، فلما امتنع البَدَلُ في التاء لئلا يتغير المعنى ثَبَتَتِ التاءُ، وخِيفَ التَّغَيُّرُ في الصادِ لاختلاف ما بين الصادِ والتاء، فَوَجَبَ التَّحَفُّظُ بلفظِ الصادِ وتَصْفِيَةُ النُّطْقِ بها، وذلك نحو قوله:)حَرَصْتُم((النساء129)، و)لَوْ حَرَصْت((يوسف 103) وشبهه». (القيسي، 1996م، ص: 219)

فالصاد هنا وقعتْ في سياق صوتي يقتضي إنعام النطق بها وبيانها دون تغييرها إلى فونيم /س/ الذي يتناسب أكثر مع التاء المجاورة للصاد؛ حيث يؤدي تحويله سينًا إلى تغيير في

المعنى بالانتقال إلى كلمة أخرى هي (حرسْتم ـ حرسْت) من الجذر اللغوي (ح ر س)، أما الكلمة بالصاد، فتنتمي إلى الجذر اللغوي (ح ر ص) فهناك اختلاف في المعنى بينهما.

ويبين مكي أن هذا الموضع للصاد المجاورة للتاء يختلف عن صيغة الافتعال التي تكون الفاء فيها صادًا حيث تتحول التاء إلى طاء في الكلام العربي، وكذلك في القرآن الكريم، أما في هذا الموضع فيمتنع التحويل؛ لأن التاء تؤدي دورًا وظيفيًّا فهي مورفيم يدل على ضمير المتكلم أو المخاطَب لذلك لا يجوز تغييرها، وإلا نطقنا بما لا تتفوه به العرب.

3 ـ ومن الفونيمات ذات التقابل الثنائي التي تتميز عن بعضها بصفة الإطباق ـ /ذ/ و/ظ/، يقول مكي: «ويجب أن تَعْلَمَ أن الظاءَ تشبه في لفظها الذال فإذا أَزَلْتَ لفظ الإطباق من الظاء صارت ذالًا؛ لذلك لو زِدْتَ لفظَ الإطباق في الذال لصارت ظاءً، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الظاء والذال من مخرج واحد، وهما مجهوران، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الظاء لكانت ذالًا فالتحفظ بإظهار لفظ الظاء واجب مؤكد». (السابق، ص: 220 ـ 221)

ويمكن توضيح الملامح الصوتية لكلا الفونيمين من خلال الجدول الآتي:

الصفة / الفونيم	رخو	مجهور	مطبق
الذال	+	+	-
الظاء	+	+	+

يتضح أن الإطباق عنصر رئيسي للظاء، ومميز صوتي يفرق بينها وبين الذال التي تتفق معها في المخرج. فهما من الأصوات بين أسنانية، وفي صفتي الجهر والرخاوة.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك، قول «مكي»: «يجب أن يُرَقَّقَ لفظ الذال حيث وَقَعَتْ، ومتى لم يُفْعَل ذلك صارتْ ظاءً، نحو قوله:) مَحْذورا((الإسراء57)، و)الْأَرْذَلونَ((الشعراء 111)». (السابق، ص: 225)

فيظهر أن صفة الترقيق في الذال هي المميز الرئيسي بينها وبين الظاء؛ لأنهما متفقان في المخرج والصفات الصوتية إلا في صفتي التفخيم والترقيق، وبتوفر صفة الترقيق في الذال عُدَّتْ فونيمًا متميزًا عن فونيم /ظ/، ويبين الجدول التوضيحي أن الفرق بين الذال والظاء في صفة الإطباق ومِنْ ثَمَّ التفخيم؛ لأنّ كلّ الأصوات المطبقة مفخمة.

4 - وتُعدّ الأنفية مميزًا صوتيًّا للتفريق بين /م/ و/ب/، وتسمى عند القدماء بالغنّة، يقول مكي: «فلولا الغُنَّة التي في الميم وجريان النَّفَس معها لكانت باءً، إذ كلاهما من مَخْرَجٍ واحدٍ، وكلاهما مجهورٌ شديدٌ». (السابق، ص: 229)

ويختلف وصف «مكي» عن قول المحدثين في أن الغنّة تمثل المميز الصوتي الوحيد بين الباء والميم، حيث يبين د. تمام حسان الفرق بين الفونيمين بقوله: «تشتركان بالعلاقة العضوية في المخرج الشفوي والجهر وتفارق إحداهما الأخرى بالقيمة الخلافية إذ تكون بينهما مقابلة من حيث الأنفية وعدمها والشدة وعدمها». (حسان، 1994م، ص: 35) فالقيمة الخلافية بين فونيمي الميم والباء تكمن في توفر صفة الغنة في الميم دون الباء وتميز الباء عن الميم بالشدة، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

الصفة / الفونيم	الشدة	الجهر	الغنة
الباء	+	+	-
الميم	-	+	+

فالجدول يبين العناصر الرئيسة التي يتصف بها الفونيمان حيث يكون اجتماعها ممثلًا للفونيم ومميزًا له عن بقية أصوات اللغة، وتتفق الباء والميم في المخرج وصفة الجهر إلا أنهما يفترقان في اشتمال الباء على الشدة وعدم توفرها في الميم، واستعاضت الميم عنها بالغنّة وتجرد الباء منها، لذلك كانت الغنة صفة أساسية في الميم تميزها عن غيرها، وهذا الأمر لا ينسحب على الفرق بين الميم والنون لاتفاقهما في الغنة حيث يكمن الفرق بينهما في مجموع صفات كل واحد منهما ومقابلتها بالآخر، يقول ياكوبسون: «كل صوت يختلف - بوصفه حُزمة من الملامح مركّبة فيه على نحو فريد - عن كل الأصوات الأخرى بوجود ملمح ما على الأقل أو غيابه». (الشايب، 2012م، ص: 68) «فالفونيم لا يتميز عن الآخر بوجود ملمح فيه (فالملمح مشترك بينه وبين غيره) وإنما بأنه وحده هو الذي يحوي تجمعًا معينًا من هذه الملامح». (عمر، 1997م، ص: 188)

ويختلف الحديث في الغنة هنا بصفتها مميزًا صوتيًّا يفرق بين فونيمي /ب/ و/م/ عن موضعها في أحكام النون الساكنة والتنوين، وما يسمى بالتأنيف؛ لأن ذلك متعلق بالتغيرات الصوتية المسموح بها في التلاوة التي سنتناولها في المبحث الرابع.

المبحث الثالث: التحفظ في نطق التنوعات الصوتية للفونيم

حدد علماء الأصوات المحدثون نوعين لموضع التنوعات الصوتية للفونيم في تركيب الكلمة، الأول: وروده في توزيع تكاملي، وهو عدم إمكانية وضع صوت مكان آخر في اللغة؛ لأن القوانين الصوتية فيها تأباها مثل: وضع المفخم موضع المرقق في لام لفظ الجلالة (الله) إذا سُبِق بحرف مكسور، والثاني: يرد فيه تنوع الفونيم في تغير حر. ويظهر في إمكانية التبديل بين الصوتين دون أن يغير ذلك في المعنى مثل: الصراط والسراط والزراط، أما إذا أدى هذا التبديل إلى تغير في المعنى، فيعد كل صوت منهما فونيمًا مستقلًا مثل: (نام) و(قام)، فالنون تحقق صوتي لفونيم والقاف تحقق صوتي لفونيم آخر. (ينظر: السابق، ص: 208)

ويدخل ذلك ضمن الأداء الاختياري والأداء الإجباري، فالتوزيع التكاملي يدخل ضمن الأداء الإجباري لتنوع فونيمي محدد، أما التغير الحر، فهو أداء اختياري تسمح القوانين الصوتية بنطقه على أشكاله المتنوعة، فالبعض ينطقها بشكل معين، والبعض يفضل أداءها بصورة أخرى بحسب اختلاف اللهجات والعادات النطقية.

ويتحدث «مكي» عن التحفظ في نطق الحرف، وإعطائه حقه في المخرج والصفات الصوتية، ويحذر من مخالطته بصوت آخر أو أن يَقْرُبَ من صوت آخر، ويذكر في شرحه لهذه المواضع ألفاظا مثل: (يخالط، يقرب، يشوب، يخفى، يدغم، يضعف) وهي تدل على أن الفونيم لا يتحول إلى آخر، وإنما يكتسب ملامح صوتية فرعية، أو يفقدها بحسب السياق الصوتي الذي يتأثر به دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال الفونيم. ويتبين ذلك من خلال تناول الأمثلة التالية من كتاب «الرعاية»:

1- من ذلك اجتماع الحرف المرقق مع المفخم فيجب المحافظة على ترقيق الأول، ومنع تأثير التفخيم الذي بعده، يقول «مكي»: «إذا وقع بعد اللام - بأيِّ حركةٍ كانت اللامُ مُشَدَّدَةً أو مُخَفَّفَة - لامٌ أخرى مفخمة أو حرفُ إطباقٍ، وجبت المحافظة على ترقيق اللامِ الأولى، لِئَلَّا تُفَخَّم لأجلِ التفخيم الذي بعدها، ويسارعُ اللسانُ إلى ذلك ليعْمَلَ عملًا واحدًا، فلابد من التَّحَفُّظ بترقيق اللام الأولى، وذلك نحو قوله:)قال الله((المائدة 119) و)ما جَعَلَ الله((الأحزاب4) ... و)الله لَطيفٌ((الشورى19) و)هُوَ اللطيفُ((الملك14) و)ما اخْتَلَطَ((الأنعام146) ... و)خَلَقَ الله((يونس5) ... و)أَخْلَصوا((النساء146) و)هَذا بَلاغٌ((إبراهيم52) و)اغْلُظْ عَلَيهِمْ((التوبة73 والتحريم9)، وشبه ذلك في اللام كثير... إلا ما ذكرنا من تفخيم اللام المفتوحة في قراءة ورش عن نافع إذا أتت قبلها صادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ ... وإلا اللام من اسم الله -جل ذكره- فإنها مفخمة

أبدًا في الابتداء وفي الوصل إذا كان قبلها فتحٌ أو ضم نحو:)قَالَ الله((المائدة119) و)يَعْلَمُهُ الله((البقرة197 وآل عمران 29) فإن كان قبلها كسرة فهي مرققة نحو)فِي الله((الأنعام80) و)بِهِ الله((البقرة284) و)مَنْ يُضْلِلِ الله((النساء88)». (القيسي، 1996م، ص: 189 - 190 - 191)

يتضح من النص أن اللام مرققةٌ إلا في موضعين الأول: اللام المشددة في الابتداء بلفظ الجلالة، وإذا سبقه فتح أو ضم. والثاني: اللام المفتوحة إذا سبقها حرف إطباق في قراءة ورش عن نافع.

وقد نبه «مكي» إلى إمعان بيان صفات اللام في مواضعها مرققةً، والتحفظ في نطقها خالصة من التفخيم لا سيما إذا جاورت حرفًا مفخمًا.

وكَون اللام مرققة أو مفخمة لم يغير من المعنى شيئًا، ولم تنتقل الكلمة إلى كلمة أخرى بسبب تفخيم اللام، وإنما ذلك من قبيل الاختلاف الصوتي للفونيم الواحد بين التفخيم والترقيق فهو تغيُّرٌ في نطق تنوعات الفونيم.

ولذلك يمكن القول بأن التفخيم والترقيق ليس عنصرًا أساسيًّا لفونيم اللام، ولا هو عضو مميز له عن بقية فونيمات العربية، وإنما هو صفة صوتية فرعية تتحدد بحسب السياق الصوتي الذي تقع فيه.

وقد تنبّه التفت «مكي» إلى أن تفخيم اللام في لفظ الجلالة يقصد به معنى التعظيم والإجلال، يقول: «وإذا كان المشَدَّدُ مُفَخّمًا للتعظيم والإجلالِ، وجبَ بيانُ التشديد متمكنًا ليكون ذلك أَمْكَنَ لظهور التفخيم، نحو:)قَالَ الله((المائدة 115) و)الله خَيْرٌ حَافِظًا((يوسف64)، وشبهه. يُظْهَرُ التشديدُ إظهارًا مُتَمَكِّنًا لِيَظْهَرَ التفخيم في اللامِ الذي جيءَ به للتعظيمِ والإجلالِ والإكبارِ، فاعلمه. وليس في كلام العرب لامٌ أظهَرُ تفخيما وأشَدُّ تعظيمًا من اللام في اسم الله جل ذكرُهُ؛ لأنها لإرادةِ التعظيمِ والإجلالِ، وذلك إذا كان قبل الاسم فتحٌ أو ضمٌ، فإذا كان قبله كَسْرٌ رُقِّقَت اللامُ نحو: في الله وبالله». (السابق، ص: 258)

يبين «مكي» أن تفخيم اللام في لفظ الجلالة يرتبط بمعنى نابع من الأداء الصوتي للفظ إرادة الإجلال والإكبار.

وهذا يتعلق بتمييز صوتي يرمي إلى تمييز دلالي يتناسب مع المقصود بلفظ الجلالة، ودلالته في الذهن.

والتمييز الدلالي هنا لا دخل له بالمعنى المعجمي للكلمة، ولا هو نقل للفظ إلى لفظ آخر يشتمل على هذا المعنى؛ وإنما هو إضافة دلالة ثانوية جاء تصويرها من خلال بيان سمة التفخيم في نطق اللام.

ويتضح أن التغير في ترقيق اللام وتفخيمها في لفظ الجلالة لم يكن بسبب عنصر صوتي في تركيب الكلمة، وإنما جاء نتيجة لحركة الحرف الذي قبل لفظ الجلالة أي: آخر حرف في الكلمة

السابقة للفظ الجلالة، وهنا نستنتج أن السياق الصوتي الذي يدخل في تغير تنوعات الفونيم قد يأتي من خارج الكلمة، وينتمي إلى عنصر صوتي للكلمة السابقة أو اللاحقة، وقد نجد ذلك واضحًا -أيضًا- في الإدغام والإقلاب والإخفاء من الظواهر الصوتية التي يتأثر فيها صوت في الكلمة بعنصر صوتي للكلمة المجاورة.

ويبدو من خلال ذلك أن «مكي» تسيطر عليه فكرة التحفظ في نطق الصوت عند ترقيقه وعند تفخيمه على حد سواء، وهو ينظر إليه على أنه مبدأ في التلاوة يذكِّر به دائما، ويمعن في تثبيته وتأكيده، ويُلْزِم القارئ السير عليه، ويمنع التساهلَ في تطبيقه، وضبط القراءة به.

2- وأحيانا يستعمل «مكي» مصطلح (التقارب) ليدل على إكساب الحرف صفة طارئة عليه بحسب موقعه، وليس تحولًا إلى حرف آخر، يقول: «وإذا وَقَعَ بعد الشينِ جيمٌ وَجَبَ أن تبيَّنَ الشين، لئلا تَقْرُبَ من لفظ الجيم؛ لأنها أختها ومن مخرجها لكنَّ الجيمَ أقوى منها؛ لأنها مجهورة شديدة، وذلك نحو قوله:)فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ((النساء65) ، و)إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ((الدخان4) ، و)إِنَّها شَجَرَةٌ تَخْرُجُ((الصافات64) ، وشبه ذلك، والشين قليلة التصرف في الكلام». (السابق، ص: 175)

فيظهر أن «مكي» لم يُصَرِّح بتحول الشين إلى جيم، وإنما قال بقرب لفظ الشين من لفظ الجيم، فهو من باب تأثر الفونيم بما يجاوره وإكسابه صفة طارئة عليه لا تَحَوُّله بالضرورة إلى حرف آخر، وإنما من قبيل الاختلاف الصوتي لنطق الفونيم الواحد.

وقد صَرَّحَ سيبويه في بداية باب الإدغام بأن في العربية حروفًا متفرعة عن الحروف الأصول التسعة والعشرين وهي ستة مستحسنة وسبعة غير مستحسنة، يقول: «وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروفٍ هنَّ فُروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخَذُ بها وتُسْتَحْسَن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة والهمزة التي بين بين والألف التي تُمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعْنَى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضَى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء». (سيبويه، 1977م، ج:4/ ص: 432)

وشرح «مكي» الحروف الستة المستحسنة، وأورد أنها مستعملة في القرآن إلا السادس منها وهو حرف بين الشين والجيم، أما الحروف

السبعة غير المستحسنة فعَدَّها من الشواذ التي لاتستعمل في القرآن وقليلة الاستعمال في الكلام العربي، يقول: «اعلم أن العرب قد استعملت مع التسعة والعشرين حرفًا المشهورة ستة أحرفٍ زائدة عليها اتسعت بها في كلامها وتَفَصَّحَتْ بها في لغاتها من ذلك: النون الخفيفة، والألف الممالة، والألف المفخمة، والصاد التي يخالط لفظها لفظ الزاي، والهمزة بين بين، فهذه الخمسة الأحرف مستعملة في الكلام والقرآن كثيرًا، وهي زائدة على التسعة والعشرين الحروف المشهورة، ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه، أما الحرف السادس: فهو حرفٌ لم يستعمل في القرآن وهو حرف بين الشين والجيم، وهي لغة لبعض العرب، يُبْدِلونَ من كاف المؤنث شينًا يخالط لفظها لفظ الجيم... وبعض العرب يزيد عند الاضطرار إلى الخمسة والثلاثين حرفًا -سبعة أحرفٍ- وهي قليلة الاستعمال في الكلام، ولا تستعمل في القرآن، وهي شاذة، فتبلغ الحروف في عِدَّتِها اثنين وأربعين حرفًا». (القيسي، 1996م، ص: 107- 112)

ووصف سيبويه لهذه الحروف بأنها فروع ملحقة بالحروف الأصول دليل على أنها ألوفونات أو تنوعات صوتية لهذه الحروف التسعة والعشرين وليست فونيمات مستقلة، ويتضح ذلك من خلال وصف «ابن جني» للشين التي يقرُبُ لفظها من لفظ الجيم، يقول: «وأما الشين التي كالجيم فهي التي يقلُّ تَفَشِّيها واستطالتها وتتراجع قليلًا متصَعِّدة نحو الجيم». (ابن جني، دت، ج: 1/ص:50)

وقد جرى ذلك في الكلام العربي (ينظر: أبوالطيب،1960م، ج: 1/ص: 226 - 229)، وجاء د. تمام حسان بأمثلة لها من اللهجات الحديثة فقال: «الشين التي كالجيم وهي الشين المجهورة التي تشبه صوت الجيم في اللهجة السورية واللبنانية فكان الناطقون بهذه الشين من العرب يجعلون كلمة أشْدق كأنها أجدق ومثل هذا ما نسمعه في لهجة القاهريين في كلمات مثل الأشغال والأشجار». (حسان، 1994م، ص: 53)

ويتضح من ذلك أن الصفة الصوتية التي اكتسبتها الشين لتقترب من الجيم هي الجهر فالشين صوت مهموس رخو، والجيم صوت مجهور شديد وقد اتفقا في المخرج، وعند اتصال الشين بالجيم كما في كلمة (شجرة) تتأثر الشين بها فتتحول صفة الهمس إلى الجهر مع قلة التفشِّي الذي يميِّزها فتقترب من الجيم، وتقل كُلْفَة اللسان بنطقها عملا بقانون الأقوى. وفقدان صفة الهمس للشين وقلّة تفشيها لا يحولها إلى الجيم، وإنما هذه عناصر صوتية طارئة جاءتها من خلال تأثرها بالسياق الصوتي الذي

وُضِعَتْ فيه، فهي تنوع صوتي لفونيم الشين، «فالحروف الفروع هي الحروف الأصول محققة تحقيقات مختلفة أي أنها أخرجت من مخارج أخرى لا غير، فوظيفتها إذن تبقى هي هي، وقيمتها تبقى هي هي حتى وإن اختلفت نطقا أو إنجازا». (حنون، 2002م، ص: 134) ومن هنا جاء تنبيه «مكي» على نطق الشين من مخرجها محتفظة بكامل صفاتها حتى لا يسرع اللسان بلفظها على ما سمح به النطق العربي.

3- وتحرزًا من إعمال قانون الأقوى نبه «مكي» إلى التحفظ ببيان التاء المتحركة عند مجاورتها للطاء، يقول: «إذا وَقَعَتِ التاءُ متحركةً قبلَ طاءٍ، وَجَبَ التَّحَفُّظُ ببيان التاءِ، لِئَلا يَقْرُبَ لفظها من الطاءِ؛ لأن التاء من مخرج الطاء. لكنَّ الطاءَ حرفٌ قويٌّ مُتَمَكِّن لِجَهْرِهِ، وشِدَّتِهِ، وإطباقِهِ، واستعلائه. والتاءُ حرفٌ مهموسٌ فيه ضَعْفٌ، والقويُّ من الحروف إذا تَقَدَّمَهُ الضعيفُ مجاورًا له جَذَبَهُ إلى نفسِهِ إذا كان من مَخْرَجِهِ؛ لِيَعْمَل اللسانُ عملًا واحدًا في القوةِ من جهةٍ واحدةٍ، فإن لم يتحفظ القارئ بإظهار لفظ التاءِ على حَقِّها من اللفظِ قَرُبَ لفظها من لفظ الطاء ودَخَلَ في التصحيف، وذلك نحو:)يَسْتَطيعُ((المائدة112)، و)اسْتَطَاعَ((آل عمران97)، و) يَسْتَطيعونَ((هود20) وشبهه، لابد من التحفظ بإظهار التاء في هذا النوع بلفظ مرقق غير مفخم ليظهر من لفظ الطاء التي بعدَها». (القيسي، 1996م، ص: 206)

والصفة الطارئة التي تجعل التاء هنا قريبة من الطاء هو إعطاؤها درجة من التفخيم حتى تقترب من الطاء ليسهل على اللسان نطقهما، وهذا النطق الذي حذر منه «مكي» يمثل تنوعًا صوتيًا لفونيم التاء ناتجًا عن سياقه الصوتي الذي تتجاور فيه مع الطاء التي تتفق معها في المخرج، يقول د. كمال بشر: «صوت الطاء هو النظير المفَخَّم للتاء، فشكل اللسان مع الطاء يكون غير شكل اللسان مع التاء، ففي حالة النطق بالطاء يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك ويتأخر قليلا نحو الجدار الخلفي للحلق» (بشر، 2000م، ص: 250)

ونلفت إلى أن استخدام مكي عبارة (قُرْب لفظها من لفظ الطاء) لوصف نطق التاء عند مجاورتها الطاء، يشير إلى أنه يتحفظ في نطق ألوفون التاء الناتج عن سياقه الصوتي، إضافة إلى أن التاء زائدة في (يستطيع، استطاع)؛ فيقع فيها الإبدال والتغيير، يقول سيبويه في إبدال الصاد زايًا في كلمة (التَّصْدير) وما شابهها، وعدم إبدال الدال صادًا أو صوتًا قريبًا من الصاد: «لم يجسروا على إبدال الدال صادًا؛ لأنها ليست بزيادة كالتاء في افْتَعَل». (سيبويه،1988م، ج: 4/ص: 478) وزيادتها كذلك سَوَّغَتْ حذفها، يقول سيبويه: «حذفوا

التاء من قولهم: يستطيع فقالوا: يسْطِيع؛ حيث كثرت، كراهية تحريك السين، وكان هذا أحْرى إذ كان زائدًا». (السابق، ج: 4/ص: 483)

4- وإذا كان قانون الأقوى يُفَسَّرُ على أنه تأثير الصوت القوي على الضعيف فإن هناك اتجاهًا بعكس هذا القانون ينحو إلى تأثر القوي بالضعيف من الأصوات، يقول «مكي»: «وإذا سَكَنَتِ الياءُ قبل الضادِ أو بعدَها وجبَ التَّحَفُّظُ بإظهارِ الضاد، وإعطائها حقها لِتَظْهَرَ الياءُ؛ لأن الياء حرفٌ خَفِيٌّ ضعيفٌ، والضادُ بضدِّ ذلك، فربما ضَعُفَ لفظُ الضادِ لِضَعْفِ الياء، وربما خَفِيَت الياءُ لِقوَّةِ الضادِ فيجب البيان، وذلك نحو قوله:)ثُمَّ أَفِيضوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ((البقرة199)، و)تَراضَيْتُم((النساء24)، و)إِذْ تُفِيضُونَ فِيه((يونس61)، و)غِيضَ الماءُ((هود44)، وقريب من ذلك إن تحركتِ الياء المُشَدَّدَةُ نحو:)وقَيَّضْنا لَهُمْ((فصلت25)، و)نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطانًا((الزخرف36)، وشبهه». (القيسي، 1996م، ص: 186 -187)

لم يذكُر «مكي» في هذا النص تحول الحرف إلى حرف آخر فيتغيَّر بذلك المعنى، وإنما بَيَّنَ وجودَ عنصر صوتي طارئ على الضاد وهو الضعف بسبب مجاورته للياء التي تتميز بالضعف، أو إخفاء الياء بسبب تأثرها بقوة الضاد.

وأورد سيبويه الضاد الضعيفة ضمن الحروف الفرعية غير المستحسنة التي لا ترد في القرآن ولا في أشعار العرب؛ لذلك نبه «مكي» على تجنب نطقها ضعيفة نتيجة تأثرها بالضعف في الياء المجاورة لها.

وبَيَّنَ د. تمام حسان طريقة نطق الضاد الضعيفة ومشابهتها للثاء المجاورة لحرف مفخم مجهور، يقول: «إن الضاد الفصيحة كانت تنطق بواسطة احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب، ومن ثم يكون صوت الضاد الفصيحة من بين أصوات الرخاوة مثله في ذلك مثل الثاء، ومن هنا وجدنا بعض العرب حين ينطقون كلمة تشتمل على صوت الثاء متلوًّا بحرف مفخم مجهور يحدث في نطق الثاء شيء من عدوى التفخيم والجهر الضعيفة فتصير الثاء بذلك ضادًا ضعيفة». (حسان، 1994م، ص: 55)

وما جاء به د. تمام حسان مبني على قول ابن عصفور: «الضاد الضعيفة هي الثاء المقربة من الضاد، يقولون: إِضْرَ ذلك، في إِثْرَ ذلك» (ابن عصفور، 1998م، ص: 402) فعند مجاورة الثاء لحرف مفخم مجهور وهو الراء في هذا الموضع، يصيبها شيء من التفخيم والجهر فتشبه الضاد الضعيفة التي تنطق غير مُمَكَّنَة في صفاتها.

وما سبق اجتهادٌ من قِبَلِ علمائنا في بيان صفات الضاد الضعيفة، ولكنها في نص «مكي»

ناتجة عن مجاورة الضاد لصوت ضعيف وهو الياء، وقد يكون ضعف الضاد هنا ناتجًا عن فقدانها شيئًا من التفخيم والإطباق الذي تتميز به، فضعفها يُقَدَّر بدرجة تأثرها بصوت الياء، فَيُمَثِّلُ نُطْقُها بهذه الطريقة تنوعًا صوتيًّا في درجة التفخيم لفونيم الضاد.

5- ومن الأمثلة التي تبين التحفظ من احتمال تأثر الحرف بالذي يليه أو يسبقه واكتسابه بعض صفاته، يقول «مكي»: «إذا وقعت الكاف بعدها القاف أو قبلها وجب بيانها لئلا يشوبها شيء من لفظ الكافِ لقربها منها أو يشوب الكاف شيء من لفظ القاف نحو:)خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ((الأنعام102)، و)كُلُّ فِرْقٍ كالطَّوْدِ((الشعراء63)... و)وَرَزَقَكُمْ((المائدة88)، و)تَرَكوكَ قائِما((الجمعة11)، و)بِكُفْرِكَ قَليلا((الزمر8)، وشبهه» (القيسي، 1996م، ص: 171)

وقد عَدَّ «مكي» القاف والكاف من مخرج واحد يقول: «الحروف اللهوية وهما حرفان: القاف والكاف سماهما الخليل بذلك؛ لأنه نسبهما إلى الموضع الذي يخرجان منه وهو اللهاة» (السابق، ص:139) وفَرَّق «مكي» بينهما في الصفات فالقاف مجهور شديد مستعل والكاف مهموس شديد مستفل فتجمعهما صفة الشدة فحسب مع اتفاق المخرج.

أما القاف في نطقها الحديث فمهموسة، وفَرَّق بعض المحدثين بينهما في المخرج (ينظر: محمود وعلام، 2009م، ص: 269 وبشر، 2000م، ص:273 - 286) فالكاف تنطق من أقصى الحنك والقاف لهوية، فهما متقاربان وليسا متفقين في المخرج.

ويدل ذلك على تقارب ما بين الحرفين في المخرج والصفات مما سَوَّغ نيابة أحدهما عن الآخر، ونقل بعض صفات أحدهما إلى الآخر إذا تجاورا، وهذا ما نبه عليه مكي، وأوجَبَ المحافظة على صفات كل واحد منهما نطقًا محررًا من جوانب التأثير والتأثر، وقد كان مكي دقيقًا في قوله بأن الكاف لا تتحول في هذا الموضع إلى قاف بالكلية وإنما يشوب الكاف شيء من لفظ القاف وهي في الأصل كاف، معنى ذلك أن الكاف تطرأ عليها صفات صوتية ليست أصلية فيها جاءت من خلال مجاورتها للقاف، فنطقها بهذا الشكل يعد تنوعًا لفونيم الكاف، وهذا مما تَحَفَّظ من تلاوته الإمام «مكي».

6- وفي موضع آخر يتعرض «مكي» لمسألة إبدال الكاف قافًا، وينبه على وجوب المحافظة على نطق الحرف على أصله وإن ورد في لهجة عربية، يقول: «إذا وَقَعَتِ الكافُ في مَوْضِعٍ يجوز أن تُبْدَلَ منها قافٌ في بعض اللغاتِ، وَجَبَ أنْ تُبَيَّنَ الكافُ؛ لئلا تَخْرُجَ من لغةٍ إلى لغةٍ أخرى، وذلك نحو قوله:)وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ((التكوير11) ألا تَرى أنه في

حرفِ ابن مسعود: قُشِطَتْ -بالقاف- فالبيان لازم» (القيسي، 1996م، ص: 174)

فيتضح أن (كشط وقشط) بمعنى واحد، وهما من باب التنوع الصوتي الناتج عن تعدد اللهجات أورد ابن السكيت: «وقريش تقول: (كُشِطَتْ)، وقيس وتميم وأسد تقول: (قُشِطَتْ).» (ابن السكيت، 1978م، ص: 113- 114) وقد حرص «مكي» على نطق الكاف بكل صفاتها في هذا الموضع حتى لا تتحول إلى صوت يشبه القاف الذي تسمح به بعض اللهجات، فيدخل بذلك ضمن المجموعة الصوتية لفونيم الكاف، كما أوجب توحيد اللهجة حتى لا ينقل الحرف إلى آخر في الكلمة بحجة تعدد اللهجات، وهو احتراز واحتياط واجب في تلاوة القرآن.

وقد ألمح «ابن جني» إلى أن (كشط وقشط) لا يدخلان ضمن أمثلة الإبدال؛ لأنهما ينتميان إلى لهجتين مختلفتين، يقول: «وليست القاف في هذا بدلًا من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين» (ابن جني، دت، ج: 1/ص: 178)

يشير ابن جني إلى أن كلًّا من القاف والكاف في هذا الموضع أصل، فلا يجوز جعل أحدهما أصلًا والآخر فرعًا عنه، إذ هما من باب اختيار قوم للقاف في الكلمة وتفضيل الآخرين نطق الكاف في بداية الكلمة نفسها.

ومن هذه الناحية وجد تشومسكي منفذًا لنقد الرأي القائل بالتفريق بين الفونيمات على أساس دلالي، أورده د. مختار عمر: «وَجَّهَ تشومسكي اعتراضًا على استخدام المعيار الدلالي في التحليل الفونيمي فأعطى رمزين لمنطوقين مختلفين هما (u1) و(u2) ثم قال: المقولة: (u1) يكون متميزا فونيميا عن (u2) إذا كان (u1) يختلف في المعنى عن (u2) - هذه المقولة خاطئة في كلا الاتجاهين طردًا وعكسًا؛ أما طردًا، فلأننا نملك المنطوق (u1):

I saw him by the bank(شاطئ النهر)

والمنطوق (u2)

I saw him by the bank(مصرف)

هنا لدينا منطوقان تطابقا فونيميا واختلفا في المعنى.

وأما عكسًا؛ فلأن عندنا (u1): ádult و(u2): adùlt بمعنى واحد مع تميزهما فونيميًّا.»(عمر،1997م، ص:213)

وإذا كان قول تشومسكي يبين عدم نجاعة المعيار الدلالي في التمييز بين الفونيمات أو عدم اطراده في كل الحالات، إلا أنه بإمكاننا أن نعتمد عليه في أغلب المواضع لا سيما أن الفونيم جزء من العناصر التركيبية للكلمة، وتغير عنصر فيها له أثر في استخداماتها في اللغة حيث تنقلها إلى كلمة أخرى تعبر عن معنى آخر، وأما إذا كانت تدل على نفس المعنى فيدخل ذلك في باب اختلاف اللهجات، وتفضيلها فونيمًا على آخر في نفس الموضع على ما بينا في الفرق

بين (كشط وقشط) على قول ابن جني.

كما أن الاستبدال والتقابل يقوم على الوظائف التمييزية للأصوات «فكل لغة تتميز بشكل تقابلاتها الخاصة وبنسق قيمها الخاص، ولقد لاحظ سابير(sapir)) أن التقابل بين (ت) و(د) ليس مميزا في لغة الهيدا (Haida) وهي لغة أمريكية لسكان جزء المملكة شارلوط، فهؤلاء يميزون بين (ت) و(تء مزردمة) ولا يميزون بين (ت) و(د)، ويلاحظ بلومفيلد أن هنود مينومينى قد ترجموا كلمة (swede) أي سويدي بحلو؛ لأنهم لا يميزون بين (swede) و(sweet) أي لا يفصلون في لغتهم بين (ت) و(د) ولهذا نقول إن الصوتية في الأنسقة اللغوية لا تتحدد إلا بوظيفتها التمييزية وأن وجودها مرتبط بالتقابلات». (السغروشني، 1987م، ص: 19)

7- وواجبٌ عند «مكي» بيانُ الحرفِ حتى لا يَقْرُبَ من حرف مؤاخٍ لما يجاوره في المخرج أو في الصفة، يقول: «إذا أتى بعد الزاي الساكنةِ دالٌ أو تاءٌ، وَجَبَ أن تُبَيِّنَ لفظ الزَّاي، لئلا يَقْرُبَ لفظُها من لفظ السينِ؛ لأن السينَ مؤاخية للتاء في الهمس ومؤاخية للزاي في المخرج والصفير، وكذلك الدالُ مِنْ مخرجِ التاءِ، فالبيانُ للفظِ الزاي في ذلك واجِبٌ، وذلك نحو قوله:) هَذَا مَا كَنَزْتُم((التوبة35)، و)تَزْدَرِي((هود31)، و)ازْدَادوا((آل عمران90).» (القيسي، 1996م، ص: 210)

والسياق الصوتي في هذا الموضع متمثل في مجاورة الزاي الساكنة للتاء أو الدال، فهنا تتأثر الزاي بالتاء فتقترب من لفظ السين؛ لأن السين وسط بين الزاي والتاء، فهي تناظر الزاي في المخرج والصفير، وتناظر التاء في الهمس.

ومن هنا حذر «مكي» من نطق الزاي قريبة من السين التي يسمح بنطقها السياق الصوتي، وتمثل تنوعًا صوتيًّا لفونيم الزاي بفقدانها صفة الجهر، «فالفرق بين الزاي والسين هو الاهتزاز في الزاي وعدمه في السين، فهما نظيران متقابلان». (محمود وعلام، 2009م، ص: 272)

والصفة التي تفرق بين التاء والدال هي الجهر والهمس، فالتاء مهموسة والدال مجهورة، وهما متفقان في المخرج وبقية الصفات، ولهذا تحفظ «مكي» من تأثر الزاي بالدال الذي ينتج عنه نطق الزاي قريبة من السين بفقدان صفة الجهر كذلك.

ولا يعني فقدان الزاي صفة الجهر أنها تحولت إلى سين، وإنما تكتسب صفة صوتية للسين قد لا تكون بنفس الدرجة من الهمس الذي تتصف به السين، ومن هنا جاءت دقة وصف «مكي» للزاي في هذا الموضع بالتحرز من نطقها قريبة من السين، ولا يعني القرب تحول الزاي إلى سين ومطابقتها في النطق.

8- ويوجِبُ «مكي» المبالغة في إظهار الميم الساكنة إذا جاءت قبل الباء أو الفاء أو الواو، يقول: «إذا سَكَنَتِ الميمُ، وَجَبَ أن يُتَحَفَّظَ بإظْهارِها ساكنة، عند لقائها باءً أو فاءً أو واوًا، نحو: (وَهُمْ فِيهَا)(البقرة39)، و(يَمُدُّهُمْ فِي طُغْيانِهِم((البقرة15) و(تَرَكَهُمْ في ظُلُمات) (البقرة17)، ونحو(هُمْ وَأَزْواجُهُم)(يس56)، و(أيديهمْ وَتَشْهَدُ((يس65)، ونح(وهمْ بِرَبِّهِم) (الأنعام150).» (القيسي، 1996م، ص: 232) ويذكر «مكي» سبب التحفظ في هذا الموضع وهو «خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن»(السابق، ص:233)

يتضح أن ما تَحَفَّظَ منه «مكي» هو إخفاء الميم في أحد الحروف الثلاثة وبقاء غنتها شاهدة عليها. وقد يسمح بذلك النطق العربي لقرب مخرج الميم من مخرج تلك الحروف الثلاثة، إلا أنه لم يَرِدْ في هذا الموضعِ قراءة تُجيزُ إخفاء الميم الساكنة وإدغامها في الفاء أو الواو، أما إخفاء الميم في الباء، فوردت في قراءة حفص عن عاصم.

ويمكن القول إنّ الظواهر الصوتية كالإبدال، والإدغام، والإخفاء، والإقلاب، تعد تنوعات صوتية يتحقق فيها نطق الفونيم الواحد بحسب موضعه في النطق، وقد سمحت بها التلاوة القرآنية في مواضعَ ووردت متصلة السند عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وذلك ما سنبسط فيه القول في المبحث الآتي.

المبحث الرابع: الفونيم بين الاندماج والتحفظ الجزئي في التلاوة

ويشتمل على ما يأتي:

أولًا: التحفظ عند نطق الصوت المُبْدَل

يدخل في هذا النوع من الإبدال ما يتعلق بفقدان ملمح من الملامح الصوتية أو اكتسابه للصوت، فيتحول إلى نظيره؛ ليتماثل مع مجاوره أو يتقارب معه، فيسهل معه النطق ويقترب هذا المفهوم من مصطلح التحييد (neutralization) عند مدرسة براغ، ويعنى به إبطال التمييز بين أكثر من فونيم في مواقع معينة، ويترتب عليه اندماج فونيمين أو أكثر فيما يسمى بالفونيم الرئيسي(archiphoneme)، الذي يُعْرَف بأنه مجموعة من الملامح المتلائمة المشتركة بين فونيمين أو أكثر، أو أنه أسرة من الفونيمات أبطل التمييز بينها في مواقع معينة، فتداخلت وصارت فونيما واحدًا، مثال ذلك في العربية إبطال التمييز بين فونيمي الطاء والتاء في مواقع معينة، مثل: اطرد، واصطبر، واضطرب. فهنا نجد أن التمييز بين الطاء والتاء قد حيد أو أُبْطِلَ في هذا الموقع». (عمر، 1997م، ص: 255)

ويتصور تروبتسكوي التحييد على أنه إبطال (abolishment) أو إخماد (suppression) لتقابل بين فونيمين تفرق بينهما اللغة بملمح واحد ملائم تحت شروط معينة». (السابق،

ص: 257 - 258) و»التحييد عملية يختزل فيها التفريق الفونولوجي ضمن سياق معين». (سكان، 2010م، ص:97) والمواقع أو الشروط المعينة التي يتم فيها التحييد خاضعة لمبدأ التأثير والتأثر بين الأصوات المتجاورة، فقد أبطل التمييز بين التاء والطاء في السياق الصوتي للكلمات السابقة؛ للتماثل في صفة الإطباق بين الطاء والصوت السابق له.

1- ويبين «مكي» في المثال التالي سهولة نطق الحرفين المتجاورين المتشابهين في صفة صوتية تميز مجموعتهما عن بقية الحروف وهي صفة الإطباق، يقول: «وإذا كان بعد الصاد، حرفٌ مُطْبَقٌ مِثْلُها، كان اللفظ بها أسهل لمؤاخاتها ما بعدها، وليعمل اللسان عملًا واحدًا في الإطباق والاستعلاء، فإظهار الصاد حينئذٍ آكدُ لِتَأَتِّي ذلك وسهولته فيها، وذلك نحو قوله:)اصْطَفَى((البقرة132)، و)اصْطَفَيْنا((فاطر32)، و) يَصْطَرِخونَ((فاطر37)، و)الصِّراط((الفاتحة6) و)قَصَصِهِم((يوسف111)، و) القَصَص((يوسف3) وشبهه». (القيسي، 1996م، ص: 216)

فيذكر «مكي» مواضع يسهل معها نطق أصوات الإطباق، ولا تثقل على اللسان، ومن أمثلته في القرآن: (اصطفى) و(اصطفينا) فهما على وزن (افتعل)، وتحولت التاء إلى طاء لتتناسب مع الصاد، وكذلك يصطرخون فالطاء أصلها تاء ولكنها تحولت إلى طاء للتوافق بين الصاد والطاء في صفة الإطباق ولاتحاد التاء والطاء في المخرج، يقول مكي: «ألا ترى أَنَّ التاء التي للافتعال الزائدة المتحركة، إذا وقعتْ بعدَ الصادِ، قُلِبَتْ طاءً ليكون بعد الصادِ ما هو مثلها في الإطباق والاستعلاء فيعمل اللسان عملا واحدا في الحرفين، وإنما اختير بدلُ الطاءِ من التاء؛ لأنها من مخرج التاءِ، فكانتْ أَوْلَى بالبدل منها من غيرها، وذلك نحو قوله:)اصْطَفَى(، و) اصْطَبِر(، وشبهه، وأصل الطاء فيه تاء». (السابق، ص: 216)

فالتغير هنا يرمي إلى المماثلة في صفة الإطباق التي يخلو منها فونيم التاء، ونوضح ذلك بالآتي:

مخرج فونيم الصاد هو مقدم اللسان مع اللثة العليا. (محمود وعلام، 2009م، ص: 272) ويتصف بالهمس والرخاوة والإطباق.

وصفة الإطباق من صفات القوة في الصوت، فلما جاء بعده التاء التي تتميز بأنها تنطق باشتراك مقدم اللسان بما فيه طرفه مع اللثة وأصول الثنايا العليا (السابق، ص: 273) وهو مهموس، وشديد، ومُنْفَتِح اقتضى اللسان العربي تحويل التاء إلى نظيرها المطبق، ليسهل النطق ولا يثقل على اللسان، فجاءت الطاء بديلة عنها في النطق، وفونيم الطاء يشترك مع التاء في المخرج، وهو مجهور في النطق القديم،

ومهموس في النطق الحديث، وشديد، ومُطْبَق. فالطاء بذلك أقوى من الصاد ويضاف إلى ذلك أن الصاد في الصيغ المبنية على الافتعال ساكنةٌ، والحرف الساكن أضعف من المتحرك لهذا تطلب الحفاظَ على صفة الإطباق في الكلمة الإتيانُ بحرف مطبق مجاور للصاد الساكنة لتقوية صفة الإطباق في الكلمة.

ويدخل هذا التغير في صوت التاء ضمن أمثلة التغير في صور الفونيم الواحد؛ لأنه لا يترتب عليه تغيير في المعنى.

2- وإذا كان «مكي» يتحفظ من مواضع التأثير والتأثر بين الحروف وينبه على وجوب إعطاء الحرف حقه في النطق صفةً ومخرجًا؛ إلا أنه يتحفظ من العودة إلى الأصل إذا اقتضى اللسان العربي تحول الصوت إلى آخر، ويؤكد عدم جواز العودة إلى الأصل بقوله: «إذا كانت الدالُ بدلًا من تاءٍ وجب على القارئ إظهارُها وبيانُها لِئَلّا يَميلَ بها اللسان إلى أصلِها، وذلك نحو قوله:)مُزْدَجَر((القمر4) و)ازْدُجِر((القمر9)، و) تَـزْدَرِي أعْيُنُكُمْ((هود31) وشبهه؛ لأنَّ الأصل فيه: (مُزْتَجَر)، و(ازْتُجِر)، و(تَزْتَري) فلما وَقَعَتِ التاء وهي حرف مهموس ضعيف بين حرفين مجهورين قويين، وهما: الجيم والزاي (والزاي والراء) خَفِيَتْ لقوة ما قبلها وما بعدها، ولِضَعْفِها في أصلها، فَأُبْدِلَ منها حرفٌ من مخرجها يُؤاخي الجيم والزاي والراء، في الجهر والقوة، ويَقْرُبُ من مخرَجِهنَّ وهو الدالُ لِيَعْمَلَ اللسانُ عَمَلًا واحدًا بالحروف القوية المُتَّفِقَة في الصفة، فلابد من التحفظ بإظهار لفظ الدالِ في ذلك وبيانها لِئَلّا يَشُوبُها لفظ التاءِ الذي هو أَصْلُها».(القيسي، 1996م، ص: 203) فالتاء هنا أبدل منها دال، ونبه مكي إلى وجوب نطق التاء دالا وعدم العودة إلى الأصل؛ ويرجع ذلك إلى قوة سبب الإبدال وهو ضعف التاء ووقوعها بين حرفين مجهورين قويين في (مزدجر، وتزدري).

ويُعَدُّ ذلك من قبيل المماثلة الجزئية التي تظهر «حين لا يتطابق الصوت مع الآخر مثل: انبعث التي تنطق النون فيها ميمًا تحت تأثير الباء الشفوية فنتيجة ن + ب هي م + ب وليس ب + ب كما في المماثلة الكلية التي يتطابق فيها الصوتان». (عمر، 1997م، ص:378)

3- ومما يدخل في التحفظ الجزئي في نطق الصوت تنبيه «مكي» على أهمية التحفظ عند نطق الصاد الساكنة وبعدها دال حتى لا تختلط بحرف الزاي؛ لأن في هذا الموضع يبادر اللسان إلى النطق بحرفين متقاربين ليعمل اللسان في نطقهما عملًا واحدًا، يقول: «إذا سَكَنَتِ الصادُ، وأَتَتْ بعدها دالٌ، وَجَبَتِ المحافظةُ على تَصْفِيَةِ لفظِ الصادِ لِئَلّا يُخالِطُها لفظ الزاي؛ لأن الزاي من مخرج الصادِ، وهي في الصفة أقربُ إلى الدال من الصاد إلى الدال، فاللسان يبادرُ إلى

اللفظ بما قَرُبَ من الحرف، وما هو أليَقُ بِهِ مِنْ غيره، لِيَعْمَلَ اللسان عملًا واحدًا، فإذا لم تُبَيَّن الصادُ بيانًا ظاهرًا خالَطَها لفظُ الزاي، وذلك نحو:)يُصْدِرَ((القصص23)، و) تَصْدِيَة((الأنفال35) و)قَصْدُ السَّبيل((النحل9) وشبهه». (القيسي، 1996م، ص: 218)

ثم هو بعد ذلك يُقِرُّ بما جاء في قراءة حمزة والكسائي من جواز أن يخالط الصاد بالزاي، يقول: «قرأ حمزة والكسائي هذا الصنف بمخالطة لفظِ الصادِ بلفظ الزاي، لِقُرْبِ الزاي من الدال، وبُعْدِ الصادِ من الدال، فكان ما هو أقرب إلى الدالِ أليقَ بأن يكون قبلَها، مما هو أَبْعَدُ منها، ووافق ذلك أن الزاي من مخرج الصادِ وهما من حروفِ الصفير، فَحَسُنَ مخالطةُ أحدهما الآخر وقَوِيَ ذلك باتفاقهما في المخرج والصفير». (السابق، ص: 218)

ويذكر سيبويه أمثلة من هذا الإبدال في قوله: «ذلك قولك في التَّصْدير: التَّزدير، وفي الفَصْد: الفَزد، وفي أَصْدَرْت: أَزْدَرْتُ». (سيبويه،1988م، ج: 4/ص: 478)

ثانيًا: الإدغام

يُعَرِّف ابن الجزري الإدغام بقوله: «هو عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفًا واحدًا مشدَّدًا». (ابن الجزري، 1985م، ص: 55) ويبين د. تمام حسان مفهوم الإدغام، وسبب تحققه بقوله: «الإدغام ظاهرة موقعية سياقية ترتبط بمواقع محددة يلتقي في كل منها صوتان السابق منهما ساكن والثاني متحرك، فإذا تحققت صفات خاصة في الصوتين جميعًا تحققت بذلك ظاهرة الإدغام» (حسان، 1994م، ص: 50)

وجاء الإدغام في القراءة وفقًا لمبدأ السهولة والتيسير في النطق وإرادة التخفيف من ثِقَل النطق بالحرفين المتماثلين كلٌّ على حدة، ويبين «مكي» ذلك بقوله: «واعلم أن الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين، وعِلَّة ذلك إرادة التخفيف؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلًا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السامع». (القيسي، 1997م، ج: 1/ص: 134)

1- ومن الأمثلة التي بدا فيها فناء حرفٍ في الذي يليه وتحقق الإدغام مع الاحتفاظ ببيان صفات الحرف المشدد كاملة، قول «مكي»: «إذا لَقِيَت التاءُ الساكنةُ طاءً، أُبْدِلَ منها طاءٌ، وأُدْغِمَتْ في الطاء التي بعدها، فيجبُ على القارئ عند ذلك أن يتحَفَّظَ بإظْهارِ الإدْغامِ والإطباق، والاستعلاء؛ لتكرر ذلك في اللفظ عند الإدغام، والتشديد، وذلك نحو قوله:)وَقالَتْ طائِفَةٌ((آل عمران72)، و)وَدَّتْ طائِفَةٌ((آل عمران69) و) بَيَّتَ طائِفَةٌ((النساء81) ـ في قراءة مَنْ أَسْكَنَ

التاء- فَيُظْهِرَ الإطباقَ؛ لأنَّهُ في الوصل إطباقان بحرفَينِ مُنْطَبِقَيْنِ مُسْتَعْلِيَيْنِ (مجهورَيْن شديدين) وذلك كله غايَةُ القوة في الحرف». (السابق، ص: 204 - 205)

فيظهر أن فونيمي التاء والطاء تجمعهما صفات صوتية واحدة هي: أنهما شديدان مهموسان، والهمس في الطاء قال به المحدثون، وأما القدماء فأدخلوا الطاء ضمن الأصوات المجهورة ومنهم «مكي»، والصفة التي تميز الطاء عن التاء هي الإطباق، فإذا فنيت التاء في الطاء لم تفقد أيًّا من صفاتها الصوتية؛ لأنها موفورة في الطاء وتزيد عليها صفة الإطباق والاستعلاء، ولهذا جاء تشديد الطاء عند مجاورتها التاء الساكنة قويًّا.

ويعد إدغام التاء الساكنة في الطاء هنا صورة من صور فونيم التاء في النطق تظهر من خلال تأثرها بالطاء بعدها، وقد نبه «مكي» إلى وجوب الاندماج الكامل بحيث يظهر الإطباق والاستعلاء في نطق الصوت المدغم.

2- ومن مواضع حُسْنِ الإدغام وقبحِ الإظهارِ ما جاء في قول «مكي»: «ألا تَرَى أنَّ التاء والدال إذا سكنتا قبلَ طاءٍ قَبُحَ الإظهارُ، وكان الإدغام أَوْلَى بذلك، نحو: (قَدْ طال)، و)قالَتْ طائِفَةٌ((آل عمران72) وأنَّ التاءَ والدالَ إذا سَكَنَ أحدُهما قبلَ الآخر، حَسُنَ الإدغامُ، وقَبُحَ الإظهار. نحو قوله:)قَد تَّبَيَّنَ((البقرة256)، و)أَثْقَلَت دَّعَوَا اللهَ((الأعراف189). وأن الطاء إذا سَكَنَت قبل التاء في كلمة لم يَحْسُن إلا الإدغام، وقَبُحَ الإظهار نحو)أَحَطْتُ((النمل22)، و)فَرَّطْتُم((يوسف80) فافهم هذا». (السابق، ص: 217)

وتناظر الدال كذلك الطاء في المخرج، وفي صفة الغلق. وتختلف عنها في الاهتزاز والإطباق فالدال صوت مهتز مغلق غير مطبق والطاء صوت غير مهتز مغلق مطبق، لذلك كانت الدال من الأصوات التي تنصهر في الطاء إذا جاءت ساكنة قبل الطاء المتحركة، ويدخل ذلك ضمن صور نطق فونيم الدال حيث يظهر متأثرًا بالطاء إلى حد الاندماج التام والإدغام.

ومن مظاهر تنوع فونيمي التاء والدال في النطق بحسب الموقعية حدوث التماثل والإدغام بين التاء والدال إذا سكن أحدهما وتحرك الآخر تاليًا له فإذا جاءت التاء ساكنة قبل الدال تحولت إلى دال وأدغمت في الدال، وإذا جاءت الدال ساكنة قبل التاء المتحركة قلبت تاء وأدغمت في التاء؛ وما ذلك إلا لاتفاق الفونيمين في المخرج وفي صفة الغلق. فهما لثويان أسنانيان، وأما الاختلاف بينهما فمنحصر في وضع الوترين الصوتيين فالدال مهتز والتاء غير مهتز، وبناء على القوة والضعف في الصوت فالدال أقوى من التاء؛ لأنها مهتزة والتاء غير مهتزة، ويذكر ابن الجزري: «اعلم

أنه ما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة فإدغامه جائز، وما زاد صوته فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه، وإدغام الأنقص صوتا في الأزيد جائز مختار لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة» (ابن الجزري، دت، ج: 1/ص:278) فالذي سوغ الإدغام هنا سكون الدال وتحرك التاء بعدها والسكون ضعف في الصوت وحركته تكسبه قوة، لذلك كانت قاعدة الإدغام أن يكون الأول ساكنا والثاني متحركًا. وإذا كانت التاء الساكنة في ذاك المثال أدغمت في الطاء التي تجاورها فإن الحرفين إذا تبادلا المواقع وجاءت الطاء ساكنة قبل التاء فَنِيَت الطاء في التاء، ونُطِقَ بها تاء مشددة مع الاحتفاظ بصفة الإطباق حتى لا تفنى مع الطاء، يقول مكي: «وإذا وَقَعَتِ الطاءُ مُدْغَمَةً في تاءٍ بعدها وَجَبَ على القارئ أن يُبَيِّنَ التشديد متوسِّطًا، ويُبَيِّنَ الإدْغامَ، ويُظْهِرَ الإطْباقَ الذي كان في الطاء لئلا تذهبَ الطاء في الإدغامِ، ويذْهَبَ إطباقُها معها، كما تَظْهَرُ الغُنَّةُ من النون الساكنة ومن التنوين، إذا أَدْغَمْتَهُما في أَحد هِجاء (يومن)». (القيسي،1997م، ص: 199)

فقد يفنى الصوت في الذي يليه في النطق إلا أنه يحتفظ بصفة صوتية تظل شاهدة على وجوده وتميزه وهي من صفات القوة في الصوت، وهنا نجد تنبيه «مكي» على مراعاة الإبقاء على صفة الإطباق في الطاء عند إدغامها في التاء بعدها.

3- ومما يدخل ضمن التحفظ الجزئي في التلاوة ورود القراءة بجريان اللسان والعادة في النطق لصعوبة النطق بصوتين متماثلين متحركين، فيجوز فيها الإظهار والإدغام، كما نرى في قول مكي: «إذا تكَرَّرَتِ الباءُ مُتَحَرِّكةً، وَجَبَ التحفظ بإظهارها خوفًا أن يَقْرُبَ اللفظ من الإدغام الذي هو جائز في ذلك لصعوبة اللفظ بتكرير الحرف، وذلك نحو قوله:) لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم((البقرة20)، و(العَذابَ بالمَغْفِرة) (البقرة175)، و(الصَّاحِبِ بِالجَنْبِ)(النساء36)، و(الْكِتابَ بِالحَقِّ) (البقرة176)، و(الْأَلْقابِ بِئسَ الاسْمُ) (الحجرات11) وشبهه كثير، ولذلك أدغم هذا الضَّرْبَ كله أبوعمرو فيما رُوِيَ عنه من الإدغام الكبير، وكذلك تُبَيَّنُ إن تكَرَّرَتْ في كلمة واحدة، وإظهارُهما في كلمة أسهلُ من إظهارِهما في كلمتين. وذلك نحو قوله:)سَبَبًا((الكهف85) و)حَبَّبَ إِلَيْكُمُ((الحجرات7) وشبهه، ولذلك أَدْغَمَ أبوعمرو في قراءته بالإدغام الكبير ما كان من كلمتين، ولم يدغِم ما هو في كلمةٍ». (السابق، ص: 230)

فيذكر «مكي» مواضع جاء فيها الحرفان المتماثلان اللذان يجوز فيهما الإدغام متحركين، وهنا يفرق بين ورودهما في كلمة وفي كلمتين، فأما في كلمة واحدة فلا خلاف على أنه لا يدغم

الحرفان، وأما ورودهما في كلمتين فنبه «مكي» على وجوب الإظهار والنطق بالحرفين غير مدغمين، وأجاز الإدغام لصعوبة النطق وروده عند أبي عمرو بن العلاء في الإدغام الكبير.

ويبدو هنا مذهب مكي في القراءة؛ فإذا سُمِحَ في القراءة بالوجهين اختار ما يتوافق مع مبدأ التحفظ جريًا على الأغلب من القراءة، والأليق بمفهوم التجويد، وتحقيق النطق بالحرف.

4- ومن أمثلة النوع الثالث للإدغام قول مكي: «أما إدغام الباء في الميم فهو حَسَنٌ وقد قرئ في قوله: (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)(العنكبوت21)، و(ارْكَبْ مَعَنا)(هود42)، ولابُدَّ من إظْهارِ الغُنَّة في هذا -أيضا- إذا أدْغَمْتَ؛ لأنَّكَ أَبْدَلْتَ من الباءِ ميمًا ساكنة وفيها غُنَّة، فلابد من إظهارِها في حالِ الإدْغامِ في نفسِ الحَرْفِ الأول فاعْلَمْهُ، ولا غنة في حال الإظهار». (السابق، ص: 267) ففونيم الباء هنا تحول إلى صوت أنفي وهو ميم ساكنة، ويسمى هذا التحول عند علماء الأصوات بالتأنيف[1](1)، حيث أدغمت الميم الساكنة في الثانية مع الاحتفاظ بنطق الغنة في الإدغام، وهو مظهر فونولوجي ناتج عن تأثر فونيم الباء بالميم بعدها، ولا يترتب عليه تغيير في المعنى، أما عدم الغنة في الإظهار فناتج عن احتفاظ فونيم الباء بصفاته الصوتية التي لا تشتمل على الغنة التي تختص بصوتي (الميم والنون) من الأصوات العربية.

ونلحظ أن وجوب التحفظ هنا يختص بقراءة الإدغام في القراءة التي شدد فيها «مكي» على إظهار الغنة في الحرف الأول الذي وقع فيه الإبدال، مع جواز القراءة بالإظهار.

ثالثًا: أحكام النون الساكنة والتنوين (الإدغام، والإقلاب، والإخفاء)

تجري هذه الأحكام في التلاوة وفق الظواهر الصوتية للعربية، وقوامها السهولة واليسر في النطق، مع تحسين التلاوة وجودة الأداء، وهي أحكام يجب التحفظ بإظهارها وإمعان التلاوة بها لورودها متصلةَ السندِ برسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وتظهر أربعة أنواع من الأحكام للنون الساكنة والتنوين؛ النوع الأول وهو الإظهار تحافظ فيه النون على موضعها الطرفي؛ نظرا للبعد المخرجي الذي يفصل ما بين النون وأصوات الحلق الذي لا يسمح بالتأثير، يقول أبو عمرو الداني: «بُيِّنَت النون والتنوين عند هذه الحروف [الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء]؛ لِبُعْد المسافة التي بينهما وبينهن» (الداني، 2000م، ص:111)، وأما الأنواع الثلاثة الأخرى فأولها الإدغام.

وقد قَسَّمَ الإمام «مكي القيسي» الإدغام في باب

(1) التأنيف صفة تكتسبها بعض الأصوات عند مجاورتها للنون الساكنة والتنوين ينتج عنه نطق الصوت المؤنف (-nasal ized.) عن طريق إخراج الهواء من الحجرتين الأنفية والفموية في وقت واحد. وتكون كمية تيار الهواء التي تخرج من الحجرة الأنفية أقل من كمية تيار الهواء التي تخرج من الحجرة الفموية. (ينظر: إستيتية، 2005م، ص: 37 - 38)

أحكام النون الساكنة والتنوين إلى ثلاثة أقسام: الأول إدغام بغير غنة مطلقًا حيث تذهب الغنة معه عندما يأتي بعد النون الساكنة أو التنوين اللام أو الراء، ويصبح الإدغام من الضرب الأول مع الراء ومن الضرب الثاني عند تشديد اللام فالإدغام فيه مكتمل التشديد لا يضعفه صفة تصاحبه حال النطق به، يقول» مكي»: «يدغمان [يعني النون الساكنة والتنوين] إدغامًا مستكمل التشديد في الراء واللام وتذهب الغنة في الإدغام ولا تظهر». (القيسي، 1996م، ص: 263)

ويبين «مكي» سبب الإدغام وحُسْنَهُ في هذا الموضع بقوله: «العلة في ذلك قرب مخرج النون من مخرج اللام والراء؛ لأنهنَّ من حروف طرف اللسان، فَتَمَكَّنَ الإدغام وحَسُنَ لِتَقارب المخارج، وذَهَبَتِ الغنة في الإدغام؛ لأن حق الإدغام -في غير المثلين في أكثر الكلام- ذهابُ لفظِ الحرفِ الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني، وذلك نحو قوله:)من لَدُنْهُ((النساء40)، و)من رَبِّهِم((البقرة5) «. (السابق، ص: 263) يُفْهَم من كلام «مكي» أن تقارب مخرج النون ومخرج اللام والراء سَوَّغ إدغام النون في اللام والراء وتحولها كلية إلى أحد الحرفين في حال ورودها ساكنة وسابقة لهما، ويُعَدُّ هذا الإدغام النوعَ الأول لإدغام النون الساكنة والتنوين فيما بعدها؛ لأنه يشهد فناء النون وذهاب غنتها وتحويلها إلى الحرف الذي يليها فينطق مدغما، وهذه صورة من صور نطق فونيم النون؛ لأن النون لم تذهب حقيقة وإنما ذهبت حكمًا جريًا على قوانين النطق والتلاوة القرآنية.

وأما النوع الثاني من الإدغام في أحكام النون الساكنة والتنوين فهو الإدغام مع الغنة، وذلك عندما تلتقيان مع النون أو الميم فهنا تظهر الغنة في الحرف الأول الذي يفنى في الثاني؛ لأن الصوت الذي يفنى فيه حرفٌ أَغَنّ وهو الميم والنون، فهي باقية مع التشديد، يقول: «أنهما يدغمان في النون والميم، مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغامًا غير مستكمل التشديد لبقاءِ بعض الحرف غَيْر مُدْغَم، وهو الغنة، وذلك نحو قوله:)مِن نُّور((النور40)، و)مِن مَّاءٍ((السجدة8) فالغنة ظاهرة في لفظ الحرف الأول؛ لأنه مع النون نونٌ ساكنةٌ في حال الإدغام، فالغنة باقية فيها على كل حالٍ وهو مع الميم إذا أُدْغِمَتْ ميم ساكِنةٌ فالغُنَّةُ لازِمَة لها على كُلِّ حال». (السابق، ص: 263)

ويبين العلة في هذا الإدغام بقوله: «والعلة في إدغامها في النون اجتماع المثلين والأول ساكن... والعلة في إدغامها في الميم أن الميم تشاركها في الغنة فتقاربا للمشاركة فَحَسُنَ الإدغام ولم يكُنْ بُدٌّ من بقاءِ لفظِ الغُنَّةِ ظاهِرًا». (السابق، ص: 263 - 264)

يتضح أن الإدغام هنا جاء بين متماثلين وهما النون الساكنة أو التنوين، والنون التي تأتي بعدها وهو إدغام لابد منه لاجتماع المثلين وأولهما ساكن، وبقاء الغنة أمر طبعي؛ لأن الإدغام جاء في حرف النون الذي يحمل صفة الغنة -أيضا- فبقاء الغنة إذًا لم يكن متعلقا بالنون الأولى، وإنما بسبب تحققها في النون الثانية المتحركة التي أدغمت فيها الأولى، والحديث عن الغنة في هذا الموضع ينطبق على إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم؛ لأن الميم حرف أغن وبقاء الغنة في هذا الإدغام ليس معناه احتفاظ النون بغنتها وإنما الغنة المنطوقة هي غنة الميم المشددة، ولا أرى هنا أن الإدغام غير مكتمل التشديد؛ لأن الإدغام لم ينتقص ببقاء الغنة، وأرى أن سبب إدراج هذا الإدغام ضمن النوع الثاني هو فكرة القوة في النطق التي تحدث عنها «مكي» في أكثر من موضع في كتابه الرعاية، فالغنة من صفات القوة في الصوت[1] وكأن بقاء الغنة أثبت للحرف الأول حضورًا فعبر عنه «مكي» بالإدغام غير مستكمل التشديد.

ويُعَدُّ نطق النون الساكنة والتنوين في هذا الموضع صورة من صور نطق فونيم النون التي تفنى بموجبه في الصوت الذي بعدها؛ انسجاما مع قوانين النطق لتحسين اللفظ وتحقيق جماليات التلاوة القرآنية.

والنوع الثالث من الإدغام في أحكام النون الساكنة والتنوين هو أن يأتي بعدهما واو أو ياء، يقول: «أنهما يدغمان في الياء والواو، من كلمتين مع إظهار الغنة في حالِ اللفظ بالمُشَدَّد، لا في نفس الحرف الأول». (السابق، ص: 264) ويبيّن سبب ما يسميه علماء الأصوات بالتأنيف، أي إكساب الواو أو الياء صفة الأنفية لإظهار الغنة فيهما عند الإدغام مع النون الساكنة والتنوين بقوله: «وإنما لم تكن الغنة في نفس الحرف الأول كما كانت مع النون والميم؛ لأنك إذا أدغمتَ الأول في الياء أبدلت منه ياءً، ولا غنة في الياء، وكذلك إذا أَدْغَمْتَهُ في الواو أَبْدَلْتَ منه واوًا ولا غنة في الواو، فصارت الغُنَّةُ تَظْهَرُ فيما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول». (السابق، ص: 265)

والإدغام هنا يختلف عن سابقه؛ فالنون الساكنة والتنوين فيه تدغم في الواو والياء مع بقاء الغنة دليلًا على النون التي فنيت في الواو والياء، والتشديد هنا لم يكتمل لبقاء الغنة التي يتصف بها الساكن الأول ولم يذهب كلية فيما بعده، وهنا تظهر صورة أخرى لفونيم النون الذي لم يبق فيه إلا الغنة.

والحكم الثاني هو الإقلاب، فالنون الساكنة والتنوين إذا جاء بعدهما باء قلبتا ميمًا،

(1) يذكر «مكي» صفات القوة في الصوت بقوله: «اعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر وبالشدة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتفشي». (القيسي، 1997م، ج: 1/ص:137)

يقول: «أنهما ينقلبان ميمًا إذا لَقِيَتْهُمَا باءٌ نحو قوله تعالى:)هَنيئًا بِمَا((الطور19)، و)أَنْ بورِكَ((النمل8)، وكذلك النون في كلمة مع الباء، نحو:)أَنْبِئْهُم((البقرة33) و) عَنْبَر(، تُبْدِلُ منهما ميمًا أيضا، ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول؛ لأنك أبدَلْتَ من حَرْفٍ فيه غُنَّةٌ حرفًا آخر فيه غُنَّةٌ، وهو الميم الساكنة، فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلابدَّ من إظهارِها في هذا على كل حال». (السابق، ص: 266)

ويبيّن العلة في الإقلاب بقوله: «والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميمًا عند الباء، أن الميم مؤاخية للباءِ؛ لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة، وهي -أيضا- مؤاخية للنون في الغنة والجهر، فلما وقعتِ النونُ قبلَ الباء، ولم يُمْكِنْ إدغامها فيها لِبُعْدِ المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميمًا لمؤاخاتها النونَ والباء». (السابق، ص: 266)

ففي حكم الإقلاب يتحول فونيم النون الساكنة والتنوين إلى صوت الميم الذي يؤاخي النون في صفة الغنة وكذلك الجهر، وسبب هذا التحول هو تحقيق الانسجام الصوتي بين الميم والباء اللذين يتحدان في المخرج، وفي الصفة (الجهر)، أما الشدة فتتصف بها الباء دون الميم التي تدخل ضمن الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة.

وتتميز الميم عن الباء بصفة الغنة التي تتفق فيها مع النون؛ ولذلك كانت الميم حلقة الوصل وسبيل الانسجام في الصوت عند التقاء النون الساكنة والتنوين بالباء، ويعد تحويل النون إلى ميم هنا أحد التنوعات الصوتية التي يظهر فيها فونيم النون في النطق؛ لأن هذا التغير لم يترتب عليه تغيير في المعنى، بل هو صورة من صور نطق النون نتيجة للتفاعل الصوتي بينها وبين الباء.

وأما الحكم الثالث للنون الساكنة والتنوين، فيدخل ضمن جريان النظام القرآني على القوانين الصوتية في الكلام العربي التي تتعلق بالسهولة واليسر في النطق، ويسميه علماء التجويد بالإخفاء، يقول «مكي»: «أنهما يُخْفَيان عند باقي الحروف التي لم يتقدم لها ذكرٌ نحو:)مَنْ شاءَ((المدثر55) و)مَنْ كانَ((الإسراء72)، و)مَن جَاءَ((القصص84)،)وَمَن فيهِنَّ((الإسراء44)،) مِن قَبْل((البقرة25) وشبهه، ولا تشديد في هذا أيضا، والغنة ظاهرةٌ في هذا أيضا؛ لأنها هي النون الخَفِيَّة، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين فُوَيْق الثنايا، ومعها غُنَّةٌ تخرج من الخياشيم لا غير، فإذا أخْفَيْتها عند ما بعدها صارَ مخرجها من الخياشيم لا غير، فَتَذْهب النونُ عندَ الإخفاءِ وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة». (السابق، ص: 267)

ويمضي في بيان سبب الإخفاء بقوله: «إن النون قد صار لها مخرجان مخرجٌ لها ومَخْرَجٌ لِغُنَّتِها، فاتسعَتْ في المَخْرَج، وأَحاطَتْ عند اتساعها بحروف الفم فشارَكَتْها بالإحاطةِ فَخَفِيَتْ عندها، وقال سيبويه: «وتكون النونُ مع سائر حروف الفم حرفًا خَفِيًّا مَخْرَجُهُ من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم. وأصلُ الإدغام لحروفِ الفمِ؛ لأنها أكثر الحروف، فلمَّا وصلوا إلى أن يكون لها مَخْرَجٌ من غير الفمِ، يعني: من الخياشيم كان أخفَّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهمْ إلا مرة واحدة وكان العلمُ بها أنها نونٌ من ذلك الموضع كالعِلْمِ بها وهي من الفَمِ؛ لأنَّهُ ليس حرفٌ يَخْرُجُ من ذلك الموضعِ غَيرُها فاختاروا الخِفَّةَ، إذ لم يَكُنْ لَبْسٌ». (السابق، ص: 267 - 268)

ومع بقاء الغنة في الإخفاء لا يدخل الحرف الذي بعدها في التأنيف؛ لأنك تخفي النون في نفسها وتبقي الغنة ظاهرة دليلًا عليها ولا تدغمها فيما بعدها، ولهذا يفرق «مكي» بين الإخفاء والإدغام بقوله: «الإخفاء: إنما هو أن يُخْفَى الحرفُ في نفسه لا في غيره والإدغام إنما هو أن يُدْغَم الحرفُ في غيره لا في نفسه فتقول: خُفِيت النون عند السين، وأَخْفَيْتُ النون عندَ السين، ولا تقول: خَفِيَت في السين ولا أَخْفَيْتُها في السين، وتقول: أَدْغَمْتُ النونَ في الواو، ولا تقول أَدْغَمْتُها عند الواو». (السابق، ص:269)

ففي «حالة الإخفاء تخرج النون من مخرج الحرف التالي لها من غير إدغام وتبقى غنتها» (أبوبكر، 1973م، ص: 112) ومعنى ذلك أن مخرج النون ينتقل إلى مخرج الصوت التالي لها مع الاحتفاظ بغنتها، ولا يوجد تشديد للحرف الظاهر مثل (انطلقوا) وإنما أخفيت النون عند الطاء من غير تشديد وبقيت غنتها فقط، فذلك الإخفاء، وهو لون من ألوان التنويع الصوتي لفونيم النون الساكنة والتنوين نتيجة تأثرهما بالحرف الذي بعدهما.

خاتمة

اتضح من خلال البحث أن مفهوم التحفظ عند التلاوة يتفق مع أهداف علم التجويد ومراميه؛ ولهذا كانت عناية «مكي القيسي» به كبيرة في كتابه «الرعاية»، فقد ورد لفظ التحفظ بتصرفاته المختلفة أربعًا ومائة مرة، وأحيانًا يتكرر اللفظ في الصفحة الواحدة مرتين إلى خمس مرات، وفي بعض المواضع يتكرر في الفقرة الواحدة مرتين وثلاث مرات، مما يدل على أهمية مفهوم التحفظ عند مكي، وفي علم التجويد عامةً، ونستطيع أن نجمل أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

1. بَيَّنَتِ الدراسة أن التحفظ من أهم وسائل تجويد التلاوة القرآنية التي ترمي إلى المحافظة على الصوت اللغوي صفةً

ومخرجًا دون انتقال الأثر الصوتي إليه من الأصوات المجاورة إلا ما كان مسموحًا به في القراءة كما وردت عن النبي من غير زيادة ولا نقصان في أحكامها وتمكين النطق بها.

2. كشفت الدراسة عن الأثر الصوتي لمبادئ التحفظ عند التلاوة القرآنية في المحافظة على أصوات اللغة العربية من حيث المخرج، والصفات الصوتية التي تميز صوتًا عن آخر.
3. أثبتت الدراسة جدوى تناوُل التحفظ عند التلاوة في ضوء مفهوم الفونيم التركيبي. وأفادت الدراسة من معطيات علم الأصوات الحديث في بيان مواضع التحفظ وأسبابه.
4. اتضح أن للقرآن نظامًا خاصًّا في الأداء لا يتقيد بالظواهر الصوتية التي يجري عليها اللسان العربي، فلا يسمح القرآن الكريم بإدخال العادات النطقية واختلاف اللهجات في التلاوة إلا في مواضع مروية كذلك عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وينطبق عليها مفهوم التحفظ حيث يجب المحافظة على تلاوتها كما جاءت مثل: الإبدال والإدغام.
5. اتضح في البحث الفرق بين أحكام النون الساكنة والتنوين، وأن كل حكم منها تظهر فيه صورة من صور نطق فونيم النون نتيجة تفاعله مع الصوت الذي يليه لتحقيق الانسجام في النطق.
6. بينت الدراسة أن بعض الصفات الصوتية للصوت تُعَدُّ عنصرًا تمييزيًّا يفرق بينه وبين غيره من الأصوات مثل: الإطباق بين السين والصاد، والغنة بين الميم والباء، وبعضها يكتسبه الصوت من خلال موقعه في السياق الصوتي للكلمة ولكنها لا تقوم بدور تمييزي مثل: اللام في لفظ الجلالة، وقد تنبه «مكي القيسي» لذلك وأوجب التحفظ عند نطق كل منهما.
7. كشفت الدراسة مدى التقارب بين دراسة مكي لأصوات القرآن، وما أنتجه علم الأصوات الحديث من أفكار وإسهامات في دراسة الصوت الإنساني، ويظهر ذلك في تمييز الأصوات بعضها عن بعض، وإثبات القيم الخلافية بينها، وتحديد الإطار النطقي للصوت.

المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر والمراجع العربية:

ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد الدمشقي. (5891م). التمهيد في علم التجويد. تحقيق: محمد حسين البواب. (ط1). الرياض: مكتبة المعارف.

ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد الدمشقي. (د.ت). النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (3991م). سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. (ط2). دمشق:

دار القلم.
ابن زنجلة، أبوزرعة عبد الرحمن بن محمد. (7991م). حجة القراءات. تحقيق: سعيد الأفغاني. (ط5). بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن السكيت، أبويوسف يعقوب. (8791م). الإبدال. تحقيق: حسين محمد محمد شرف. مراجعة: علي النجدي ناصف. (د.ط). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي. (8991م). المقرب ومعه مثل المقرب. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (9791م). مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط). القاهرة: دار الفكر.
ابن منظور، جمال الدين. (د.ت). لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون. (د. ط). مصر: دار المعارف.
ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. (د.ت). شرح المفصل. (د. ط). القاهرة: الطباعة المنيرية.
أبو بكر، يوسف خليفة. (3791م). أصوات القرآن كيف نتعلمها ونعلمها. (ط1). الخرطوم: مكتبة الفكر الإسلامي.
أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي. (0691م). الإبدال. تحقيق: عز الدين التنوخي. (د. ط). دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي.
إستيتية، سمير شريف. (5002م). القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر. (ط .(1 إربد: عالم الكتب الحديث.
إستيتية، سمير شريف. (8002م). اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج. (ط(2. عمان: جدارا للكتاب العالمي. إربد: عالم الكتب الحديث
البايبي، أحمد. (2102م). القضايا التطريزية في القراءات القرآنية دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية. (ط1). إربد: عالم الكتب الحديث.
بشر، كمال. (0002م). علم الأصوات. (د. ط). القاهرة: دار غريب.
حركات، مصطفى. (8991م). اللسانيات العامة وقضايا العربية. (ط1). صيدا. بيروت: المكتبة العصرية.
حسان، تمام. 9891)م). مناهج البحث في اللغة. (د. ط). القاهرة: مكتب النسر للطباعة.
حسان، تمام. (4991م). اللغة العربية معناها ومبناها. (د. ط). الدار البيضاء: دار الثقافة.
حليلي، عبد العزيز. (1991م). اللسانيات العامة واللسانيات العربية. (ط1). الدار البيضاء: منشورات دراسات سال.
خليل، حلمي. (3991م). الكلمة دراسة لغوية معجمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
الخولي، محمد علي. (0002م). مدخل إلى علم اللغة. (د.ط). عمّان: دار الفلاح.
الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. (0002م). التحديد في الإتقان والتجويد. دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد. (ط1). عمان: دار عمار.
السغروشني، إدريس. (7891م). مدخل للصواتة التوليدية.(ط1).الدار البيضاء:دار توبقال للنشر.
سكان، سانفورد. (0102م). النظام الصوتي التوليدي. ترجمة: نوزاد حسن أحمد. (ط1). بيروت: الدار العربية للموسوعات.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (7791م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.
شاهين، عبد الصبور. (6691م). القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. (د.ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.
عبد التواب، رمضان. (7991م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
عمر، أحمد مختار. (7991م). دراسة الصوت اللغوي. (د. ط). القاهرة: عالم الكتب.
قدور، أحمد محمد. (8002م). مبادئ اللسانيات. (ط3). دمشق: دار الفكر.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (6991م). الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. تحقيق: أحمد حسن فرحات. (ط3). عمان: دار عمار.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (7991م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: محيي الدين رمضان. (ط5). بيروت: مؤسسة الرسالة.

مالمبرج، برتيل. (5891م). علم الأصوات. تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين. (د. ط). القاهرة: مكتبة الشباب.

مؤمن، أحمد. (5002م). اللسانيات: النشأة والتطور. (ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1102)م). المعجم الوسيط. (ط(5. مصر: مكتبة الشروق الدولية.

محمود، عبد الله ربيع. وعلام، عبد العزيز أحمد. (9002م).علم الصوتيات.الرياض:مكتبةالرشد.

ياكوبسون، رومان. (4991م). محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح. (ط1). بيروت والدار البيضاء. المركز الثقافي العربي.

المجلات العلمية والدوريات

أحمد، يحيى. (9002م). التحليل الفونولوجي وفق منظور مدرسة براغ: صفحة في تاريخ علم اللغة. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، 5(4)، 11 — 63.

الجمل، محمد. (1102م). الدراسات الصوتية الحديثة وعلم التجويد. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 7 (1/أ)، 73 — 15.

حنون، مبارك. (2002م). مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء. مجلة الدراسات المعجمية، 1، 731 – 911.

الشايب، فوزي. (2102م). مظاهر الوسطية في مواقف براغ اللسانية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 03(911)، 74 — 57.

الطياري، انتصار محمد. (8102م). نظرية الفونيم في اللغة، المجلة الجامعة،2 (02)، 55– 49

محمود، عبد الله ربيع. (0891م). أصوات العربية والقرآن الكريم: منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب المتوفى سنة 734هـ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 01، 722 — 082.

ثانياً/ المصادر والمراجع الأجنبية والعربية المترجمة للإنجليزية:

Abdel-Tawab, R. (1997). Introduction to linguistics and linguistic research methodology (in Arabic). (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Abu Bakr, Y. K. (1973). Quran sounds: how to learn and teach them (in Arabic). (1st ed.). Khartoum: Library of Islamic Thought.

Abu Al-Tayyib, A. W. A. L. (1960). Substitution (in Arabic). Investigation: Izzeddin al-Tanoukhi. Damascus: Arab Scientific Academy Publications.

Academy of the Arabic Language in Cairo. (2011). Al-Mu'jam Al-Waseet (in Arabic). (5th ed.). Egypt: Al-Shorouk International Library.

Al-Baybi, A. (2012). Embroidery issues in Quranic readings: a linguistic study in the rhythmic sounds (in Arabic). (1st ed.). Irbid: The Modern World of Books.

Al-dany, A. O. S. (2000). At-Thadeed fi al-itqan wa at-Tajweed (in Arabic). Study and investigation: Ghanem Qaddouri Al-Hamad. (1st ed.). Amman: Dar Ammar.

Al-Qaisi, A. M. M. A. T. (1996). Al-Ri'aya to achieve tajweed in reading and to realize the right pronunciation in recitation (in Arabic). Investigation: Ahmed Hassan Farhat. (3rd ed.). Amman: Dar Ammar.

Al-Qaisi, A. M. M. A. T. (1997). Revealing the faces of the seven readings, their reasons and hujjaj (in Arabic). Investigation: Mohiyeddin Ramadan. (5th ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Bishr, K. (2000). Phonetics (in Arabic). Cairo: Dar Gharib.

El-Khouly, M. A. (2000). Introduction to linguistics (in Arabic). Amman: Dar Al Falah.

Estetia, S. S. (2005). Quranic readings between Arabic and

linguistic sounds: a contemporary linguistic approach. (in Arabic). (1st ed.) Irbid: The Modern World of Books.

Estetia, S. S. (2008). Linguistics: scope, function, and approach (in Arabic). (2nd ed.). Amman: Jadara for the World Book. Irbid: The Modern World of Books.

Halili, A. (1991). General Linguistics and Arabic Linguistics (in Arabic). (1st ed.). Casablanca: Sal Studies Publications.

Harkat, M. (1998). General Linguistics and Arabic Issues (in Arabic). (1st ed.). Sidon. Beirut: Modern Library.

Hassan, T. (1989). Language research methodology (in Arabic). Cairo: Al-Nisr Office for Printing.

Hassan, T. (1994). Arabic language: its meaning and structure (in Arabic). Aldar Albaida: Dar Al-Sakafa.

Ibn al-Jazari, H. A. K. M.D. (1985). (At-tamheed) Introduction to Tajweed (in Arabic). Investigation: Muhammad Husayn Al-Bawab. (1st ed.). Riyadh: Knowledge Library.

Ibn al-Jazari, H. A. K. M.D. (n.d). An-Nashr fil-qirâat al-ʿashr (Publication in the ten readings) (in Arabic). Investigation: Ali Muhammad Al-Dabaa. Beirut: Scientific Books House.

Ibn Jinni, A. O. (1993). The secret of parsing (craft) (in Arabic). Investigation: Hassan Hindawi. (2nd ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.

Ibn Zanjla, A. A. M. (1997). Hujjat al-qirâat (in Arabic). Investigated by: Saeed Al-Afghani. (5th ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Al-Sikkit, A. Y. (1978). Substitution (in Arabic). Investigation: Hussein Muhammad Muhammad Sharaf. Review: Ali Al-Najdi Nassif. Cairo: The General Organization for Government Printing Offices.

Ibn Asfour, A. A. M. I. (1998). Al-moqarreb wa m'ahu muthul Al-moqarreb (in Arabic). Investigation: Adel Ahmed Abdel Mawgoed and Ali Mohamed Moawad. (1st ed.). Beirut: Scientific Books House.

Ibn Faris, A. A. F. Z. (1979). Language Measures (in Arabic). Investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroun. Cairo: Dar Al-Fikr.

Ibn Manzur, J. (n.d). Lissan Al-Arab (in Arabic). Investigation: Abdullah Ali Al-Kabir and others. Egypt: Dar Al-Maarif.

Ibn Ya'ish, M. A. Y. A. (n.d). The explanation of Al-mofassal (in Arabic). Cairo: Al-Muniriya printing.

Jakobson, R. (1994). Lectures on sound and meaning (in Arabic), translated by: Hassan Nazim and Ali Hakim Saleh. (1st ed.). Beirut and Aldar Albaida. Arab Cultural Center.

Kaddour, A. M. (2008). Principles of Linguistics (in Arabic). (3rd ed.). Damascus: Dar Al-Fikr.

Khalil, H. (1993). Word: a linguistic lexical study (in Arabic). Alexandria: University Dar Al-maarifa.

Malmberg, B. (1985). Phonetics (in Arabic). Arabization and study: Abdel-Sabour Shaheen. Cairo: Youth Library.

Momen, A. (2005). Linguistics: origins and evolution (in Arabic). (2nd ed.). Algeria: Diwan of University Press.

Mahmoud, A. R. and Allam, A. A. (2009). Phonetics (in Arabic). Riyadh: Al-Rushd Library.

Omar, A. M. (1997). The study of phonemic sound (in Arabic). Cairo: The world of books.

Segroshni, I. (1987). Introduction to the generative phonetics (in Arabic). (1st ed.). Casablanca: Dar Toubkal Publishing.

Schane, S. (2010). Generative phonology (in Arabic). Translation: Nauzad Hassan Ahmed. (1st ed.). Beirut: Al-Dar Al-Arabia of Encyclopedias.

Sibawayh, A. A. O. Q. (1977). The book (in Arabic). Investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroun. Cairo: Al-Khanji Library.

Shaheen, A. (1966). Quranic readings in the light of modern linguistics (in Arabic). Cairo: Al-Khanji Library.

Scientific journals and periodicals:

Ahmed, Y. (2009). Phonological Analysis According to the Prague School Perspective: A Page in the History of Linguistics (in Arabic). *The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature*, 5(4), 11-36.

Al-Shayeb, F. (2012). Manifestations of moderation in the linguistic positions of Prague (in Arabic). *The Arab Journal of Humanities*, 30 (119), 47 - 75.

Al-Tayari, I. M. (2018). Phoneme Theory in the Language (in Arabic), *University Bulletin*, 2 (20), 55-94

Jamal, M. (2011). Modern phonetic studies and the science of tajweed (in Arabic). *The Jordanian Journal of Islamic Studies*, 7 (1/a), 37-51.

Hanoon, M. (2002). Introduction to the phonetic study of the ancient Arabs (in Arabic). *Journal of Lexical Studies*, 1, 119-137.

Mahmoud, A. R. (1980). Arabic sounds and the Noble Qur'an (in Arabic): Studying and teaching it according to Makki bin Abi Talib's approach (died in 437 AH) (in Arabic), *Journal of the College of Arabic Language at Imam Muhammad bin Saud Islamic University*, 10, 227-280.